الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي – ميلة –

معهد العلوم الإقتصـــادية و التجـــارية و علوم التسيير

ميـــدان : العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

شـــعبة : علوم التسيير

تخصص: مـــــالية

النـــظام المحـاسبي المـالي
كـأداة لتقييـم الوضعية المـالية للمـؤسسة

مـــذكرة مكملة لنيـــــل شهـــادة ليـسانس LMD

من إعداد الطلبة :

- أمـــــال ربيع
- سارة زعباط
- منال لمزري

تحت إشراف الأستاذ :

مخناش سيف الإسلام

السنة الجامعية
2011-2010

الفهرس:

الموا ضيع	الصفحة
المقدمة العامة	1-3
الفصل الأول: عموميات حول المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي	5-13
المبحث الأول: دراسة و نقد للمخطط المحاسبي المالي	
المبحث الثاني: الإطار التصويري للنظام المحاسبي المالي	14-18
المبحث الثالث:مقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي	19-26
الفصل الثاني: القوائم المالية كأداة لتقييم الأداة المالية للمؤسسة	
المبحث الأول: ماهية و أنواع القوائم المالية	28-33
المبحث الثاني: عرض القوائم المالية	34-38
المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية	39-49
الفصل الثالث: دراسة حالة شركة المياه الجزائرية	
المبحث الأول: نظرة عامة عن المؤسسة	52-59
المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية للمؤسسة	61-66
الخاتمة	

المقدمـــــــــــــــة

للمحاسبة هدف أساسي هو تقديم معلومات كاملة، قانونية، موضوعية وشفافة وأكثر صدقا، تسمح بتشجيع المستثمرين، وتضمن لهم المتابعة الجيدة لأموالهم، فهي المصدر الموثوق فيه بالنسبة للمعلومات الاقتصادية والمالية، وتقدم لهم صورة صادقة للوضعية المالية للكيان.

ونتيجة للتغيرات السياسية والظروف الدولية التي مر بها العالم ،كالانتقال من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي وظهور العولمة التي لم تستثني أي مجال من المجالات المحيطة بالإنسان والمؤسسات وتوسع نطاق التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي، كان لابد من توحيد لغة المحاسبة هذا الإنجاز تحقق بعدما أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعايير المحاسبية مند سنة 2002 لتكون مقبولة في جميع دول العالم. (IFRS/IAS)

من التغيرات سابقة الذكر، كان لابد من مراجعة المخطط المحاسبي الوطني وجعله يتلاءم مع لغة المحاسبة الدولية،وعليه باشرت الجزائر في إجراء إصلاحات معمقة تتعلق بالاتجاه نحو اقتصاد السوق ،وتحرير التجارة الخارجية، هذه الإصلاحات كان هدفها توفير فضاء اقتصادي يتسم بالأمان والشفافية،لقد بدأ المجلس الوطني للمحاسبة أشغال الإصلاحات من سنة 2004 حتى سنة 2006 أثمرت هذه الجهود بمشروع النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية وتعتزم الجزائر تبنيه انطلاقا من01 جانفي2010 في المؤسسات الجزائرية .

من هنا نطرح الإشكالية التالية:كيف يقيم النظام المحاسبي المالي للوضعية المالية للمؤسسة ؟

و نطرح الفرضيات التالية:

1-ما الدوافع وراء تبني النظام المحاسبي المالي ؟

2-ما هو النظام المحاسبي المالي ؟

3- ماهية الأهداف التي يسمو إلى تحقيقها ؟

4-ما مدى قدرة المؤسسات الجزائرية لتطبيق النظام المحاسبي المالي ؟

أهمية وأهداف الدراسة

سنحاول من وراء دراستنا هذه إلى تحديد أوجه التقارب والاختلاف بين المخطط المحاسبي الوطني، النظام المحاسبي المالي،واستنتاج الرهانات والآثار المحتملة من جراء اعتماد هذه الإصلاحات المحاسبة وتوضيح كيف ستكون القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية بعد تكييفها مع معايير المحاسبة الدولية .

الدراسات السابقة

قليلة جدا المواضيع التي تتطرق إلى النظام المحاسبي المالي لحداثة الموضوع باعتباره شيء جديد في النظام المحاسبي الجزائري الأمر الذي جعل المراجع على المستوى الوطني قليلة،وكان ذلك عائقا هاما في إنجاز المذكرة .

صعوبات الدراسة

لقد صادفتنا أثناء دراستنا مجموعة من الصعوبات من بينها:

1.ظهور النظام المحاسبي المالي متأخر في الجريدة الرسمية، فقد ظهر أواخر مارس2009.

2.صعوبات تحويل الحسابات أثناء دراسة الحالة من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي.

3.نقص المراجع لحداثة الموضوع.

4.الصعوبات التي وجدناها عندا دراسة الحالة لعدم التزام واستعداد المؤسسة لتطبيق النظام المحاسبي المالي.

أسباب اختيار الموضوع

إن الأسباب التي دفعت بنا لاختيار الموضوع هو إضافة مرجع جديد للقراء والباحثين كون الموضوع جديد، والمؤسسات الجزائرية تسعى للانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي.

المنهجية المتبعة

للإجابة على التساؤلات المطروحة و للإحاطة بالجوانب المختلفة، سنتبع المنهج الوصفي التحليلي.

محتوى البحث

وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول:عموميات حول المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي.

الفصل الثاني:القوائم المالية كأداة لتقييم الوضع المالي للمؤسسة

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة الجزائرية للمياه.بحيث قسم كل فصل إلى ثلاث مباحث.

الفصل الأول: عموميات حول المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي

مقدمة الفصل:

المحاسبة أداة من أدوات التسيير التي يتم من خلالها تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث داخل الكيان، واستخدامها في عمليات التقييم و اتخاذ القرارات من قبل الأطراف أو الفئات المستخدمة لها.

لذا انتهجت الجزائر سنة1975 مخطط محاسبي كمرجعية وطنية، تقدم المؤسسة على أساسه مخرجات نهائية تعني باحتياجات إدارة الضرائب دون إعطاء أهمية لحاجات باقي الأطراف المستخدمة لهذه القوائم على رأسهم مقدم رأس المال، الدائنون، المستثمرون.

وعلى أساس الإصلاحات التي عرفتها الجزائر مند تسعينات القرن الماضي، وبهدف مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة، أصبح من الضروري إنشاء إطار جديد للمحاسبة يتوافق مع معايير المحاسبية، والتقارير المالية الدولية *IAS/IFRS* أو المتمثل في النظام المحاسبي المالي.

ومن هنا جاء تقسيم هذا الفصل إلي ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: دراسة ونقد للمخطط المحاسبي الوطني.
- المبحث الثاني: الإطار التصوري لنظام المحاسبي المالي.
- المبحث الثالث: مقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول: دراسة ونقد للمخطط المحاسبي الوطني.

استخدمت الجزائر بعد الاستقلال النظام المحاسبي الفرنسي أو المخطط المحاسبي العام الساري المفعول مند سنة 1957، لكنه لم يتماشى مع الواقع الاقتصادي الجزائري ذو التوجه الاشتراكي، لهذا قامت وزارة المالية سنة1972 بإنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة، الذي أوكلت له مهمة تمثلت في إعداد مخطط محاسبي جديد سمي هذا الأخير بالمخطط المحاسبي الوطني، أعلن عنه بموجب المرسوم 75-35 المؤرخ في 29 أفريل 1975 .

المطلب الأول: نشأة وتطور المخطط المحاسبي الوطني .

تم التحضير لإعداد المخطط المحاسبي الوطني في الفترة الممتدة من1969إلى1973، حيث كلفت السلطات السياسية سنة1969، وزارة المالية بالانطلاق في هده المحاولة وقدمت وزارة المالية حصيلة عملها سنة1970

ولكن بسبب عدم كفاية الفترة المحددة من أجل القيام بهذا العمل (6أشهر) لم تنجح وزارة المالية في مهمتها، وتم في نهاية ستة1971 إنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة الذي أوكلت له مهمة إحلال المخطط المحاسبي الفرنسي العام بمخطط محاسبي وطني، وذلك بالاستعانة بخبراء أجانب من فرنسا وتشيكوسلوفاكيا، وقد تمكن الفريق من إرساء نظام محاسبي يتماشي و التوجه الإشتراكى للجزائر في تلك الفترة، وتم تبنى سنة1973 المخطط الجديد من طرف المجلس الأعلى للمحاسبة تلاه صدور الأمر رقم75/35 بتاريخ 29 أفريل 1975 ويقضي بإجبارية تطبيق المخطط المحاسبي الوطني من طرف :[1]

- ❖ الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري .
- ❖ شركات الاقتصاد المختلطة .
- ❖ المؤسسات الخاضعة لنظام التكليف بالضريبة على أساس الربح الحقيقي مهما كان شكلها.

كما تم تحديد كيفية تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة بموجب قرار صادر عن وزير المالية حيث يجب استعمال العملة الوطنية وحسب طريقة القيد المزدوج مع فصل العمليات الحاصلة على المستوى الوطني عن تلك الحاصلة في الخارج.

لقد عرف المخطط المحاسبي الوطني أربع تعديلات مند سنة 1975 من خلال:

- ✓ المرسوم رقم185/*DC*//89/047 بتاريخ24 ماى 1989 والمتعلق بتسجيل المرتبطة باستقلالية المؤسسات
- ✓ المرسوم رقم635*F/DC/CE*//90/046/ بتاريخ 11مارس1990 والمتعلقة بالتسجيل المحاسبي لمشاركة العاملين في الأرباح

1-سعاد بو رويسة ،أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستار في علوم التسيير -جامعة متنوري قسنطينة2010/2009 ، ص:155:، 156.

- ✓ التعليمة رقم 001/95 بتاريخ02 أكتوبر 1995 و المتعلقة بتوحيد التسجيل المحاسبي للمساهمات .
- ✓ التعليمة رقم*DGC*/518/ بتاريخ21افريل1997 و المتعلقة بتوحيد التسجيل المحاسبي لفرق إعادة التقييم كما حددت الحسابات الثانوية للحساب15.

❖ *يتحلى المخطط* المحاسبي الوطني بعدة مزايا منها:

- ✓ قضى على ثغرات المخطط المحاسبي العام الفرنسية الذي طبق إلى غاية 1975.
- ✓ تطبيق الجرد المستمر بالنسبة للمخزون.
- ✓ تحديد عدد من الوثائق الملحقة تكمل الوثائق الشاملة المعروفة.
- ✓ حقق نتائج جزئية ذات أهمية معتبرة من جدول النتائج

المطلب الثاني:أهداف وتصنيفات المخطط المحاسبي الوطني.

1.أهداف المخطط المحاسبي الوطني:

إن المخطط المحاسبي الوطني يهدف إلى:

توحيد المصطلحات، قائمة الحسابات، وآليات سيرها وطرق التقييم تم إعطاء نماذج الوثائق الشاملة (المتمثلة في الميزانية ،جدول الحسابات وجدول حركات الذمة) وفى بعض الأحيان ملحقاتها التي يتم إعدادها في نهاية كل دورة محاسبية كما جاء المخطط المحاسبي الوطني بها، وهذا من أجل تسهيل: [1]

- ✓ العمل المحاسبي بالدرجة الأولى، أي تسجيل ومعالجة البيانات المحاسبية وإعداد مختلف الوثائق المحاسبية الشاملة.
- ✓ مهمة مراجعة و مراقبة الحسابات (الداخلية والخارجية).
- ✓ مهمة تدقيق المحاسبة من طرف مصلحة الضرائب .
- ✓ جمع البيانات الاقتصادية الخاصة بالمؤسسات من أجل الدراسات الإحصائية والتخطيط.
- ✓ عملية التحليل المالي لأوضاع ونتائج المؤسسات.
- ✓ مهمة تعليم المحاسبة في قطاع التعليم.

1محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر- 2009 ص،ص :43،42.

2-تصنيفات المخطط المحاسبي الوطني:

المخطط المحاسبي للمؤسسة يشمل قائمة الحسابات التي تستعملها المؤسسة وهي مصنفة في إطار جدول محدد مع اختلاف الحسابات التي يمكن أن تنشأ حسب نشاط وحجم وخصوصيات المؤسسة، لذلك اقتضت الضرورة إلى توحيد هذه القوائم وإعطاءها صبغة وطنية فقسمة إلى ما يأتي:[1]

القسم الأول:حسابات الأموال

حساب الصنف 1:الأموال الخاصة:

يحتوي هذا الصنف على وسائل التمويل التي ساهم به صاحب أو أصحاب المؤسسة ووضعها تحت تصرف إدارة المؤسسة ووضعها تحت تصرف إدارة المؤسسة بصورة دائمة، أما الحسابات الرئيسية ضمن هذا الصنف فهي:

10- الأموال الجماعية

11- الأموال الشخصية

12- علاوات المساهمات

13- الاحتياطات

14- إعانات الاستثمارات

15- فارق إعادة التقدير

17- ارتباطات بين الوحدات

18- نتائج قيد التخصيص

19- مؤونات الخسائر و التكاليف

02 - الاستثمارات

20- المصاريف الأولية

21- قيم معنوية

22- أراضى

24- تجهيزات الإنتاج

25- تجهيزات اجتماعية

1-بويعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة وفق المخطط المحاسبي الوطنى، الطبعة الرابعة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر-2008 ص:46،50.

28- استثمارات جارية

29 –استهلاك الاستثمارات

الصنف3 : المخزونات:

وهي الأصول المتداولة التي تشتريها المؤسسة لغرض إعادة بيعها وهذا في المؤسسات التجارية ومن أجل استعمالها في عمليات الصنع وتحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة الصنع،إن هذا الصنف يشمل على الحسابات التالية :

30- البضائع

31- مواد ولوازم

33- منتجات نصف مصنعة

34- منتجات وأشغال جار

35- منتجات تامة الصنع

36- فضلات ومهملات

37- مخزونات في الخارج

38- المشتريات

39- مؤونة تناقص المحزونات

الصنف4:الحسابات المدينة:

ويسمى هذا الصنف أيضا بحسابات الذمم، وهو يمثل مجموع الحقوق التي اكتسبتها المؤسسة بمقتضى علاقتها مع الغير و تشمل على مجموعتين من الحسابات الأولى هي الأموال التي تمتلكها المؤسسة ولم تحصلها بعد، والثانية تمثل الأموال تم تحصيلها وتسمى بالأموال الجاهزة أو السيولة النقدية المتوفر لدى المؤسسة و هذه الحسابات تتمثل في:

40-حسابات الخصوم المدينة

42-مدينو المخزونات

43- مدينو الشركات والشركاء الحليفة

45-تسبيقات الحسابات

46- تسبيقات الاستغلال

47-ديون على الزبائن

48 –النقديات

49-مؤونة تناقص الحقوق

هي الحسابات التي تبين الالتزامات التي دخلت بها المؤسسة والتزمت بتسديدها إلى الغير وتتمثل في:

50-حسابات الأصول الدائنة

52-دائنو الاستثمار

53- دائنو المخزونات

54-محتفظات الحسابات

55-ديون اتجاه الشركاء و الشركات الحليفة

56-دائنو الاستغلال

57-تسبيقات تجارية

58-دائنو مالية

القسم الثاني:حسابات التسيير

صنف6:التكاليف:

هي المصاريف والنفقات التي تتحملها المؤسسة لغرض تسيير أعمالها خلال الدورة المحاسبية، إن هذا الصنف يشمل الحسابات التالية :

60- بضاعة مستهلكة

61- مواد ولوازم مستهلكة

62- خدمات

63- مصاريف المستخدمين

64- ضرائب ورسوم

65- مصاريف مالية

66- مصاريف متنوعة

68- مخصصات الاستهلاك و المؤونات

69- تكاليف خارج الاستغلال

الصنف7:الإيرادات:

يشمل هذا الصنف على كافة الحسابات المتعلقة بالمنتجات التي تنتجها المؤسسة مهما كانت نوعها سواء مادية أو مالية أو خدمية، يمكن أن يتحقق عن طريقها إيراد للمؤسسة، وتتضمن الحسابات التالية:

70-مبيعات

71-إنتاج مباع

72—إنتاج مخزون

73-إنتاج المؤسسة لنفسها

74-إنتاج المؤسسة لنفسها

75-تحويل تكاليف الإنتاج

77- تحويل تكاليف الاستغلال

78 -إيرادات متنوعة.

79- إيرادات خارج الاستغلال تنظيم المحاسبة مابين الوحدات

القسم الثالث:حسابات النتائج

يتضمن هذا الصنف على الحسابات التي تبين لنا نتائج أعمال المؤسسة في نهاية الفترة المالية، وأن هذه الحسابات هي:

80- ها مش إجمالي

81-قيمة مضافة

83-نتيجة الاستغلال

84- نتيجة خارج الاستغلال

89-تنازل ما بين الوحدات

المطلب الثالث:أهم النقائص المتعلقة بالمخطط المحاسبي الوطني

يثير تطبيق المخطط المحاسبي الوطني في الواقع العملي عدة مشاكل ناتجة عن تخلله لبعض النقائص يمكن تلخيصها في نقائص مفاهمية و أخرى تقنية .[1]

❖ النقائص المفاهمية :

إن إصدار المخطط المحاسبي الوطني دون الاستناد إلى خلفية نظرية تسبب في جمود النظام المحاسبي في الجزائر، حيث أن غياب المرجعية المفاهمية يترك المشاكل المحاسبية المستجدة وبعض الوضعيات غير المتوقعة دون حل وتسوية ، وحتى في حالة اللجوء إلى تقديرات الشخصية فإنها تبقى نسبية وكثير ما تكون محل للجدل و المعارضة وعلي سبيل المثال فإن الأصول التي تحصل عليها المؤسسة بواسطة قرض إيجار يتوقف تسجيلها أو عدم تسجيلها في جانب الأصول في الميزانية على التعريف الذي نعطيه للأصول سواء من منظور قانوني أو من منظور اقتصادي.

❖ النقائص التقنية:

ينطوي المخطط المحاسبي الوطني على العديد من النقائص المرتبطة باستخدام التقنيات التي يتيحها في الممارسة التطبيقية، سوف نتعرض لأهم هذه النقائص والتي تتعلق بأسس القياس، المستخدم في إعداد القوائم المالية والإفصاح عن التدفقات النقدية.

✓ أساس القياس: يقوم المخطط المحاسبي الوطني على اعتماد مبدأ التكلفة التاريخية كأساس في القياس المحاسبي ،ويتمثل هدا المبدأ في تقييم في تقييم أصول والتزامات المؤسسة على أساس تكلفة الحيازة مع فرض ثبات القوة الشرائية للوحدة النقدية التي أعدت أساسا لهذا القياس ويستند المحاسب على عناصر مادية كأدلة للإثبات تتمثل في الفواتير والعقود وتعد هذه الأدلة موضوعية لحد ما، ذلك ما أعطى لهذا المبدأ قوته.

يؤدي تقييم عناصر الذمة بالاستناد إلى مبدأ التكلفة التاريخية إلى التقليل من قيمتها، كما أن حسابات الدخل لا تعبر بصدق عن الواقع حيث تسجل الأعباء بأقل من قيمتها لأن مخصصات الإهتلاك تم حسابها على أساس استثمارات مقيمة بأقل من قيمتها، ينجر عن ذلك ظهور الإرادات بشكل أكبر من حقيقتها كنتيجة للأخذ بتكلفة حيازة الأصل والقيمة الاسمية للديون لا بالقيمة الحقيقية، أما فيما يخص تقييم المخزون لم يعطى المخطط المحاسبي الوطني أي طريقة محددة وترك الحرية للمؤسسة في اختيار الطريقة التي تعتبر الأكثر تكيفا مع خصوصيات مخزونها.

1-سعاد بو رويسة ، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الإقتصادية، نفس المرجع،ص،ص :157,159.

✓ المدخل المستخدم في إعداد القوائم المالية : بالنظر إلى تفاصيل المخطط المحاسبي الوطني نجد أن القائمين على إعداده قد اعتمدوا على تقديم حسابات مصنفة حسب طبيعتها استجابة للتوجهات التي طبعت فترة إعداده دون إعطاء اعتبار للاحتياجات من المعلومات ذات الاستخدام الداخلي، لذلك فإن القوائم الناتجة عن استخدام المخطط المحاسبي الوطني تعبر عن الذمة المالية للمؤسسة لأن المدخل المستخدم هو مدخل الذمة ويسمح هذا المدخل بتقديم وضعية الذمة المالية للمؤسسة التي تمثل في لحظة معينة حقوقها والتزاماتها، فهي تعني إذن الذمة القانونية .

ومن أجل أن تعكس الميزانية الطبيعة القانونية للحقوق والالتزامات يتم ترتيب عناصر الأصول واستحقاق عناصر الخصوم، كما أن إظهار عناصر الميزانية يكون على أساس ملكيتها وليس على أساس القدرة على فرض السيطرة عليها، وبالتالي استبعاد العناصر التي تستعملها المؤسسة ولكن لا تكون مالكة لها، بمعني آخر بعض العناصر التي تستطيع تصنيفها ضمن الذمة الاقتصادية للمؤسسة مثل :الأصول التي يتم حيازتها عن طريق قرض الإيجار.

✓ الإفصاح عن التدفقات النقدية :إن عرض مصادر واستخدامات النقدية وكذلك التغير في النقدية بين أول وآخر الدورة من الأمور المفيدة للأطراف ذات المصالح في المؤسسة، فهي تساعدهم على :

- تحديد مصادر واستخدامات النقدية .
- تقييم قدرة المؤسسة على إجراء توزيعات الأرباح ومقابلة متطلبات الاستثمار.
- تحديد مصادر الاختلاف بين النتيجة الصافية (أساس الاستحقاق) وصافى الصافي التدفقات النقدية (الأساس النقدي).
- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية .
- تقييم قدرة المؤسسة على إجراء توزيعات الأرباح والمقابلة متطلبات الاستثمار.
- الأرباح ومقابلة متطلبات الاستثمار .
- مقارنة والتقييم التدفقات النقدية المحققة في فترات سابقة .

لم يولى المخطط المحاسبي الوطني أي اهتمام بتحليل التغيرات الحاصلة في التدفقات النقدية أو كيفية تشكيله على الرغم من أهمية بتحليل التغيرات الحاصلة في التدفقات النقدية أو كيفية تشكيلها على الرغم من أهميتها البالغة على مستوى الوحدة الاقتصادية ، حيث يسمح جدول التدفقات النقدية بترتيب هذه الأخيرة حسب ثلاث وظائف أساسية (وظيفة الاستغلال، وظيفة الاستثمار ، وظيفة التمويل)،ومن خلال تحليل التدفقات النقدية يمكن تحديد مساهمة كل وظيفة من هذه الوظائف فى تشكيل النقدية ومن ثمة توفير أداة لتقييم هذه الوظائف،

المبحث الثاني:الإطار التصوري لنظام المحاسبي المالي

إن التطورات التي عرفها المحيط الاقتصادي الدولي، وما ترتب عنه إصلاحات تبنتها الجزائر إن عجز المخطط المحاسبي الوطني عن التماشي مع التطورات التي عرفها المحيط الاقتصادي الدولي تتبنها الجزائر دفع بهذه الأخيرة إلى التفكير في إصلاح النظام المحاسبي الجزائري الذي تمثل في مشروع النظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول:مفهوم النظام المحاسبي المالي

تضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوري للمحاسبة المالية وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها حيث

يبين فيه مختلف المفاهيم لتحضير وعرض القوائم المالية، حيث يقسم الإطار المفاهيم إلى:

أولا التعريف، وثانيا مجال التطبيق.

أولا: التعارف:

1.تعريف النظام المحاسبي: هو الإطار العام الذي يحدد كيفية القيام بالأعمال المحاسبية مشتملا على تحليل وتسجيل وتبويب وتصنيف العمليات، وتصميم المستندات المؤيدة للعمليات والدفاتر، التي تسجل بها العمليات وتحديد الإجراءات المتبعة في جمع المعلومات المتعلقة بالعمليات المالية في المشروع.

2. تعريف المحاسبة المالية:تعد المحاسبة المالية نقطة الانطلاق في علم المحاسبة وتعتبر أقدم فروع المحاسبة إذ تهتم بتحليل وتسجيل وتصنيف العمليات المالية التي تتم في المشروع خلال فترة زمنية محددة،غالبا ما تكون سنة وذلك بهدف التوصل في نهاية الفترة إلى نتيجة أعمال المشروع ومما حققه من ربح أو خسارة.[1]

3. النظام المحاسبي المالي:

عرف القانون07-11 الصادر بتاريخ25 نوفمبر2007 النظام المحاسبي في المادة 03 منه، وسمي في صلب هذا النص بالمحاسبة المالية.

ثانيا:مجال التطبيقّ:

لقد حدد النظام المحاسبي المالي وفقا للمواد02، 04، 05 من قانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر2007 مجالات:

تطبيق هذا النظام كالتالي:

- كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أوتنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، و المعنيون بمسك المحاسبة هم:

1--مصطفى الحداش،وليد زكريا صيام، أصول المحاسبة المالية ،الجزء الأول،دارالمسيرة،الأردن،عمان،2005، ص،30،21.

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- التعاونيات.
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات مبنية على عمليات متكررة .
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي ويمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.[1]

وتتمثل الفرضيات والاتفاقيات المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي فيما يلي:

- ✓ محاسبة التعهد.
- ✓ استمرارية الاستغلال
- ✓ القابلية للفهم.
- ✓ الدلالة.
- ✓ المصداقية.
- ✓ قابلية للمقارنة.
- ✓ التكلفة التاريخية.
- ✓ أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني.

المطلب الثاني:لجنة معايير المحاسبة الدولية و مجلس معايير المحاسبة الدولية:IASB,IASC

بفعل تطور المبادلات التجارية بين الشركات متعددة الجنسيات في مختلف دول العالم ،أصبح إجراء المقارنات بين القوائم المالية لهذه الشركات وفروعها أمرا عسيرا ، وأصبح من الصعب كذلك تقييم أداء الشركات وفروعها المختلفة في تلك الدول ،وقد ترتب عن دلك الحاجة إلى معايير محاسبية دولية والتي نقصد بها[2]:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد74 ،بتاريخ25 نوفمبر2007، القانون07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي المادة 03،ص3.

2-مستخلص من المواد من02 إلى 24من القانون07-11المتضمن للنظام المحاسبي المالي.

- **ماهية معايير المحاسبة الدولية :**

التعريف الأول :"إن المعايير المحاسبية الدولية هي مبادئ محاسبية أصبحت مقبولة على الصعيد العالمي ،وهى تحسن وتنسق النظم والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بالطرق التي تعرض فيها منظمة ما كشوفهاالمالية[1]

التعريف الثاني :" المعايير هي نماذج أو إرشادات عامة تؤدى إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات[2]

- **نشأة معايير المحاسبة الدولية:**

إن الشخص الذي يبرز وراء تشكيل لجنة معايير المحاسبة الدوليةIASC هو لورد ينسون الرئيس السابق لمعهد المحاسبيين القانونيين في إنجلترا وويلز ICAEW وقد تنبأ بأهمية معايير المحاسبة الدولية وباعتباره رئيسا ICAEW قاد الخطوات العملية التي أدت إلى إنشاء مجموعة الدراسة الدولية للمحاسبة أولا فى1967 وفى النهاية إنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية في 1971[3].

➢ لجنة معايير المحاسبة الدولية:IASC وهى منظمة مستقلة تهدف إلى إعداد معايير يمكن استخدامها من قبل الشركات والمؤسسات لدى إعداد القوائم المالية في أنحاء العالم وقد تم تشكيلها عام 1973 إثر اتفاق بين المنظمات المحاسبية القائدة في أستراليا ،كندا ،فرنسا،ألمانيا،اليابان ،المكسيك ،هولندا ،المملكة المتحدة ايرلندا، الولايات المتحدة الأميركية ،ومند عام 1983 شملت عضوية اللجنة كلا من المنظمات المحاسبية المهنية الأعضاء في الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC وابتداء من كانون الثاني 1996 صارت اللجنة تضم 116منظمة من85 دولة وابتداء من1999 أصبحت اللجنة تضم 143 عضوا من104 بلدان يمثلون مليوني محاسب ولقد شاع استخدام المعايير الدولية حتى تلك المنظمات أو الدول التي لم تنظم إلى عضوية اللجنة بعد وقد أصدرت 41 معيارا محاسبيي دولي مجلس.[4]

➢ معايير المحاسبة الدولية: IASB قام أمناء مؤسسة،،IASCابتعيين 12 من أعضاءIASB في مراكز بدوام كامل بما في ذلك الرئيس و النائب الرئيس واثنين في مراكز بدوام جزئي ،ولتشجيع التعاون بين المجلس الجديد والجبهات واضعة المعايير ،عين الأمناء سبعة من الأعضاء IASB ليكونوا ضباط اتصال بالهيئات الوطنية ،ويجب أن يحافظ مسؤولون عن التنسيق في جدول الأعمال وضمان عمل IASB ، والهيئات الوطنية نحو هدف الاستقرار على مجموعة واحدة من معايير المحاسبة عالية الجودة حول العالم والخبرة الفنية هي المؤهل الأهم لعضوية IASB وكل مسؤولياته مذكورة في المادة 32من النظام الأساسي لقد عقدت أول جلسة فنية في أفريل 2001 وأثناء هذا الاجتماع وافق على قرار

1- سيد عطا الله سيد، *المفاهيم المحاسبية الحديثة* ،دار الراية للنشر والتوزيع ،2009،ص169.
2- حسين القاضي ومأمون حمدان،المحاسبة الدولية ومعاييرها ،دار الثقافة لنشر والتوزيع، دمشق، 2008،ص ،103.
3--طارق عبد العال حماد ،موسوعة معايير المحاسبة ،الجزء الأول، دار الجامعية لنشر والتوزيع، مصر- 2006 ،ص ،3،
4-حسين ا. لقاضى ومأمون حمدان ، المحاسبة الدولية ومعاييرها، *مرجع سبق، نكره* ص106.

تبنى مجموعة معايير وتفسيرات المحاسبة الدولية القائمة الصادرة عن مجلس إدارة IASC, السابقة وأعلن IASB أيضا أن أمناء مؤسسة IASC, وافقوا على تسمية معايير المحاسبة الصادرة عنIASB بمعايير التقارير المالية الدولية"IFRS ومع ذلك فالإصدارات الحالية سوف يتم الاحتفاظ باسمها وهو معايير المحاسبة الدولية .[1]

المطلب الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي

إن هذا النظام المحاسبي الجديد ينشأ القواعد العامة للمسك وتجميع،و تحديد وتقديم القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية وللهيئات الخاضعة لمسك المحاسبة، من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ إعطاء صورة صادقة للوضعية المالية، وأداء وتغيرات الوضعية المالية للمنشأة، بمراعاة الالتزامات القانونية التي يجب على الوحدات احترامها، دون استثناء تنظيمها، حجم وطبيعة نشاطها.
- ✓ السماح بمقارنة موثوق فيها في ظرف زمني محدد، داخل الوحدة وفي مكان محدد،على المستوى الوطني و الدولي بين الوحدات.
- ➢ المساهمة في نمو و مردودية الوحدات عن طريق أفضل معرفة للميكانيزمات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وفعالية تسييرها
- ✓ السماح بالتحكم في الحسابات معطية كل الضمانات للمسيرين المساهمين.
- ✓ نشر معلومة أكيدة، كاملة عادلة، موثوق فيها، ذات شفافية لكي تساهم في تشجيع المستثمرين والضمان لهم متابعة مرضية لأموالهم.
- ✓ تستفيد الشركات المتعددة الجنسيات من أحسن تناسقا للتقارير المالية.[2]
- ✓ تستفيد الشركات المتعددة الجنسيات من أحسن تناسقا للتقارير المالية.[2]

المبحث الثالث :مقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي .

بعدما تطرقنا إلى أعمال الإصلاح المحاسبي للمخطط المحاسبي الوطني وإلى الإطار العام للنظام المحاسبي المالي سنحاول في هذا المبحث إجراء مقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975،من خلال توضيح أهم التطورات النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني ،وإعطاء أهم الإختلافات الموجودة بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني فيما يخص الحسابات والقوائم المالية.

1--طارق عبد العال حماد ،موسوعة معايير المحاسبة، *مرجع سبق، نكره* ص،ص،24،25،26.

2-Samir meouari , le projet du niveau system comptable financier algérien (anticiper et préparer le passages du PCN1975 au normes IFRS, mémoire de magistère , ESC année2006/2007.p92

.

المطلب الأول: أهم التطورات النظام المحاسبي المالي بالمقارنة مع PCN لسنة1975

تكمن عموما التغيرات المتوقعة في طرق التقييم، نوجزها فيما يلي:

- ✓ إعادة التقييم بدقة الأصول الثابتة.
- ✓ اللجوء إلى القيمة العادلة لتقييم بعض الأدوات المالية (المأخوذة بهدف التعاملات الجاهزة للبيع).
- ✓ اللجوء إلى فكرة التقدير للقيمة الحالية لتقييم السلفيات والحقوق بالقروض الصادرة عن المؤسسة.

شروط إثبات مؤونات التكاليف.

- ✓ حساب الاهتلاك.
- ✓ غياب المؤونات القانونية.
- ✓ إثبات خسائر القيمة على الأصل (مؤونة تدهور القيمة).
- ✓ وزيادة على ذلك، سيكون هناك بعض العناوين غير المنسجمة مع التقارير المالية الدوليةIFRS

نذكر منها:

- ✓ التكاليف الثابتة (عدم معالجة مصاريف الإدارة، التكاليف الموزعة على عدة دورات، علاوات تسديد الالتزامات).
- ✓ فرق تحويل الأصل ،الخصم، تحويل التكاليف،استرا جاع على الاهتلاكات.

وفي الأخير هناك العناوين الجديدة في الميزانية أو جدول حساب النتائج تتمثل في.:

- ✓ فرق التقييم(حساب رؤوس الأموال الخاصة).
- ✓ الفوائد أو الخسائر الأخرى المحذوفة من رؤوس الأموال الخاصة.
- ✓ الضرائب المؤجلة للخصوم والضرائب المؤجلة لأصول[1]

1--samir merouani, op-cit p93

المطلب الثاني: مقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي فيما يخص الحسابات كما يلي:

الجدول رقم01: مقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني لسنة والنظام المحاسبي المالي فيما يخص الحسابات.

الحسابات	المخطط المحاسبي الوطني	النظام المحاسبي المالي
المجموعة الأولى	الأموال الخاصة	حسابات رؤوس الأموال
المجموعة الثانية	الاستثمارات	حسابات التثبيتات
المجموعة الثالثة	المخزونات	حسابات المخزونات والمنتجات الجاري العمل بها
المجموعة الرابعة	حسابات الذمم	حسابات الغير
المجموعة الخامسة	الديون	الحسابات المالية
المجموعة السادسة	حسابات التكالبف	حسابات الأعباء
المجموعة السابعة	حسابات النواتج	حسابات المنتجات
المجموعة الثامنة	حسابات النتائج	/

المصدر :من إنجاز الطلبة بالاعتماد على المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي.

المطلب الثالث:من حيث القوائم المالية:

- **الميزانية:**

لقد عرفت الميزانية في المخطط المحاسبي الوطني بأنها "هي بيان أو كشف يشمل على جانبين الأيمن يتضمن أرصدة الأصول التي تملكها الوحدة و الأيسر يشمل على خصومها (حقوق صاحب المشروع +الديون)إن هذا الكشف أو البيان يعبر عن المركز المالي للوحدة بتاريخ معينة "وتقوم الميزانية على أساس توازي المعادلة التالية :الأصول=الخصوم [1] ، كما عرفت الميزانية بأنها عبارة عن" وثيقة محاسبية تظهر في جانبها الأيمن الأصول،وتنقسم إلى أصول متداولة وأصول ثابتة وفي جانبها الأيسر الخصوم والتي تنقسم إلى خصوم قصيرة الأجل وخصوم طويلة الأجل ،حيث يطلق على الخصوم قصيرة الأجل بالخصوم المتداولة و الخصوم طويلة الأجل تتمثل في الملكية"، الأصول تنقسم إلى الأصول الثابتة والأصول المتداولة ،والخصوم تنقسم إلى الالتزامات وحقوق الملكية ،ولقد رتب المخطط المحاسبي الوطني حسابات الميزانية حسب درجة السيولة المتصاعدة بالنسبة للأصول ،ودرجة الاستحقاق بالنسبة للخصوم،وقد صنف حسابات كل من الأصول[2]

والخصوم في مجموعات حيث أعطي لكل مجموعة رقم معين، وهذه المجموعات هي على الترتيب كما يلي:[3]

1.الأموال المملوكة

2.الاستثمارات

3. المخزونات

4.الذمم

5.الديون

أما في النظام المحاسبي المالي ، فقد عرفت المادة 32من المرسوم التنفيذى 156/08الميزانية كتالي:"تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم ،يبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية".

وطبقا لنظام المحاسبي المالي فالميزانية :هي جدول أو قائمة تظهر عناصر كل من الأصول والخصوم وعلى أساس تصنيف خاص ،حيث تصنف الأصول إلى عناصر جارية وأخرى غير جارية ،أما الخصوم فتصنف إلى أمول خاصة ،وخصوم غير جارية، وخصوم جارية .

1--خالص صافى صالح، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة والمخطط المحاسبي الوطني، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر -2007، ص، ص 30، 25

2---محمد صالح الحناوى ،نهال فريد مصطفى ،جلال إبراهيم العبد،الإدارة المالية التحليل المالى للمشروعات الجديدة ،دار المكتبة الجامعي الحديث ،مصر- 2009،ص23

3- زينب مليكه – بشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010،ص،12 .

الأصول غير الجارية:هي أصول موجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة ،وتتمثل في الأصول المعنوية (برامج الإعلام وشهرة المحل التجاري) أصول العينية مثل :المباني ،المعدات .

الأصول الجارية:الأصول التي تتوقع المؤسسة أن يتم بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال العادية وتتمثل في المواد الأولية ،و العملاء والنقديات .

والخصوم الجارية:عندما يتوقع تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية أو خلال الإثني عشر شهرا الموالية لتاريخ نهاية الدورة المحاسبية أما باقي الخصوم فتصنف ضمن الخصوم غير جارية[1]

بالإضافة إلى ما سبق يمكن ذكر الإختلافات التالية:

- حسب المخطط المحاسبي الوطني تظهر في الميزانية أرصدة الحسابات التي تحصل عليها بتجميع الحسابات الفرعية إلى أن تصل إلى الحسابات الرئيسية بينما في النظام المحاسبي المالي تجد المؤسسة نفسها مضطرة لإعداد القوائم المالية بتوزيع بعض الحسابات بين الأصول غير الجارية والأصول الجارية ونفس الشيء بالنسبة للخصوم .

هناك فرق آخر وهو أنه في النظام المحاسبي المالي سيتم إضافة بعض العناصر المهمة في القوائم المالية مثل :الاستثمارات المتحصل عليها بقرض إيجاري وحذف بعض العناصر الغير مهمة مثل :المصاريف الإعدادية،

في النظام المحاسبي المالي تقييم الأصول هو تقييم اقتصادي وتقديري (يعتمد على التقديرات وكذلك القيمة العادلة)، أما المخطط المحاسبي الوطني فتقيم على أساس التكلفة التاريخية.[2]

1-عبد الرحمان عطية ، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي ،دار النشر جيطلي برج بوعريريج الجزائر ،2009 ص،10،12.

2-حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي وأثره على مهنة التدقيق، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص211.

سيتم ذكر شكل الميزانية في المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي في الملحق.

الجدول رقم 02: المقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني في سنة في ما يخص الميزانية.

النظام المحاسبي المالي	المخطط المحاسبي الوطني 1975
1-تتكون الميزانية حسب المعايير الدولية من 5مجموعات في الأصول نجد: -الأصول غير الجارية -الأصول الجارية في الخصوم نجد: -الأموال الخاصة -الخصوم غير الجارية --الخصوم الجارية 2-تعتمد الميزانية حسب المعايير الدولية على معيارين مزدوجين للتصنيف: المعيار الوظيفي الذي يرتب عناصر الميزانية حسب كونها تنتهي إلى الدورات المالية -دورة الاستثمار← أصول غير جارية -دورة الاستغلال← أصول جارية.خصوم جارية -دورة التمويل← الأموال الخاصة، خصوم غير الجارية.	1-تتكون الميزانية حسب المخطط الوطني من 5 أصناف: 1-الأموال الخاصة 2-الاستثمارات 3- المخزونات 4-الحقوق 5-الديون 2-تعتمد الميزانية حسب المخطط الوطني على معيار درجة السيولة المتزايدة (تصاعديا) في ترتيب الأصول ومعيار درجة الإستحقاقية المتزايدة في ترتيب الخصوم لكن هذا المعيار غير محترم تماما،فهناك عناصر غير سائلة لها طبيعة استثمارية كمستندات المساهمة.

المصدر:حواس صلاح –التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي وأثره على مهنة التدقيق.أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر2008/2007 .

حساب النتيجة:

لقد عرف حساب النتائج في النظام المحاسبي المالي بأنه"بيان ما خص للأعباء و المنتوجات (أي النواتج) المنجزة من الكيان خلال سنة مالية ،ولا يأخذ في الحسبان تاريخ تحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح أوالخسارة[1]

أما في المخطط المحاسبي الوطني فقد عرف جدول حسابات النتائج على أنه"بيان ملخص للأعباء و المتوجات المنجز ة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب"[2]

كما عرف على أنه "كشف بالإرادات والمصاريف المحققة خلال الفترة المحاسبية وعن طريق إجراء المقارنة ما بينهما (الإيرادات والمصاريف).[2]

بعد التطرق إلى المفاهيم لابد من ذكر بعض نقاط الاختلاف والتي تتمثل في:[3]

- حسابات النتائج في المخطط المحاسبي الوطني كان في شكل حساب له طرفان مدين ودائن، أما في المخطط المحاسبي المالي فقد جاء في شكل قائمة
- حسابات النتائج في المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975يشمل على بيانات السنة واحدة فقط، أما النظام المحاسبي المالي فيشمل على بيانات السنة الحالية، والسنة السابقة، مما يمكن مستخدم الكشوف المالية من مقارنة النتائج المحققة خلال سنتين متتاليتين،
- تعد قائمة حساب النتيجة حسب النظام المحاسبي المالي وفق منظورين ،المنظور التقليدي حسب الطبيعة (كما هو عليه في PCN) مع اختلاف مستويات المعالجة ،أما المنظور حسب الوظيفة فمعناه التمييز بين مختلف التكاليف من تكاليف الشراء ،وتكاليف التوزيع والبيع والتكاليف الإدارية ويعتبر هذا المنظور اختياريا وليس إجباريا،ويتطلب وضع نظام المحاسبة التحليلية في المؤسسة الذي كان شبه معدوما في PCN،
- إن شكل جدول حسابات النتائج في PCN وحساب النتيجة فيSCF سيتم ذكره في الملحق.

1-خالص صافي صالح، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة والمخطط المحاسبي الوطني، مرجع سابق الذكر، ص، 25.

2- عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة "النظام المحاسبي المالي"، مرجع سبق ذكره، ص155.

3--حواس صلاح، التوجه الجديد نحو الإبلاغ المالي وأثره على مهنة التدقيق، مرجع سبق ذكره ص، 213.

الجدول رقم03:المقارنة بين SCFوPCN فيما يخص جدول حساب النتيجة.

النظام المحاسبي المالي	المخطط المحاسبي الوطني
-تصنف الأعباء والإرادات حسب طبيـــعتها (ج ح النتيجة حسب الطبيعة)وتصنف حسب وظيفتها (ج ح النتيجة حسب وظيفتها) -النتائج لا تمر على صنف محاسبي خاص بها كما في المخطط المحاسبي الوطني، بل توضع مباشرة ضمن حسابات الأموال الخاصة ،وهذا المنظور المزدوج للنتائج يمنح للمؤسسة نتيجة عامة ونتيجة تحليلية . -بعض النفقات والإيرادات والأرباح والخسائر لا تمر على صنف النفقات وصنف الإرادات ،بل تسجل مباشرة في الأموال الخاصة كزيادات أو نقصان ونتيجة الدورة تظهر في ح/12 -عناصر النتائج الأساسية هي عناصر الاستغلال ، تضاف العناصر الاستثنائية على سبيل البيان في قائمة النتائج. -تحسب الضريبة على الأرباح وعلى أساس نتيجة الدورة وتصحح بعناصر الضرائب المؤجلة.	-تصنف الأعباء والإرادات في جدول حسابات النتائج حسب طبيعتها فقط ،مع تسجيل النتائج في الصنف الثامن . -نتيجة الاستغلال في الحساب 83، --نتيجة خارج الاستغلال في الحساب84، -نتيجة الإجمالية (قبل الضريبة) في الحساب880، -أما نتيجة الدورة (النتيجة الصافية) فتسجل في الحساب 88 -إيرادات ونفقات خارج الاستغلال (ح/79،ح/69) تكون عنصر من عنا صر النتائج -تؤخذ الضريبة على الأرباح المستحقة خلال الدورة .

مصدر:حواس صالح،التوجه الجديد نحو الإبلاغ المالي وأثره على مهنة التدقيق،مرجع سبق ذكره ص،215.

- جدول تدفقات الخزينة :يعتبر جدول تدفقات الخزينة قائمة جديدة أتى بها النظام المحاسبي المالي ولم تكن موجودة في المخطط المحاسبي الوطني ،حيث يسمح هذا الجدول بالتفرقة بين تدفقات الاستغلال ،تدفقات الاستثمار ،وجدول تدفقات التمويل ،بالإضافة أنه يسمح بالمقارنة مع الدورة السابقة ويعتبر مهم بالنسبة للتحليل المالي .[1]
- جدول تغيرات رؤوس الأموال :ويعتبر أيضا جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة قائمة جديدة أنها في النظام المحاسبي المالي وذلك حسب IAS1 الذي ينص على تقديم الأموال الخاصة في جدول من الملحقات ويتم

إمداده لفترة زمنية واحدة،حيث يعتبر النظام المحاسبي المالي أن رؤوس الأموال الخاصة هي فرق بين الأصول والخصوم المؤسسة على عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي يعتبر رؤوس الأموال الخاصة جزء من الأصول.[2]

كشف الملاحق:إن مستوى التفصيل له أهمية كبيرة بالنسبة لنظام المحاسبي المالي على عكس ما يلزم المخطط المحاسبي الوطني ،والذي يعتمد على 15جدول توظيحى يعطى تحليل مفصل للحسابات الفرعية .
للميزانية وجدول حسابات النتائج[3].

1-SAMIR MEROUANI, op-cit, p135

2-HAMID BOUAZIZ, Analyse comparative entre le référ entier IFRS et le cadre comptable algérien, mémoire de licence, Ecole Supérieure de banque, Alger8e promotion, octobre2006 p37.
3-Rezzag labza, Imad p37

خاتمة الفصل الأول:

لقد شرعت الجزائر في تبني فكرة معايير المحاسبة الدولية ،بعد قيامها بعدة إصلاحات في المخطط الوطني المحاسبي،حيث سنت العديد من القوانين المتعلقة بهذا المجال من ضمنها قانون النظام المحاسبي المالي والذي يستجيب لمتطلبات مختلف المتعاملين من المستثمرين والمقترضين وغيرهم ،حيث يشكل هذا النظام تغيرا حقيقيا للثقافة المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسات الجزائرية نحو معايير المحاسبة والإبلاغ المالي IAS/IFRS،حيث أن هذا النظام المحاسبي المالي منسجم ومتضمن للمبادئ والقواعد المحاسبية التي أتت بها معايير المحاسبة الدولية ،خاصة تلك المتعلقة بالقوائم المالية وكيفية إعدادها،كما أنه يساعد المؤسسات الاقتصادية في تقديم معلومات ذات نوعية كاملة ،وأكثر شفافية تسهل على الكيان أو المؤسسة بمقارنة قوائمها المالية عبر الزمن ،ومع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع داخل الوطن أو خارجه،ويعكس صورة صادقة للوضعية المالية للكيان أو المنشأة .

مقدمة الفصل:

تمثل القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المنشأة، فمن خلال القوائم المالية لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي(الميزانية) للمنشأة وما حققته من نتائج، وتمثل القوائم المالية الناتج النهائي للعملية المحاسبية والتي تصف العمليات المالية للمنشأة وتتعلق بكل قائمة مالية بتاريخ معين أو تغطي فترة زمنية معينة من نشاط المؤسسة.

وتلتزم المؤسسة بإعداد ثلاث أنواع من القوائم المالية الأساسية كما يلي :

- قائمة المركز المالي.
- قائمة الدخل.
- قائمة التدفقات النقدية.

وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول:** تناولنا فيه ماهية القوائم المالية وأنواعها.
- **المبحث الثاني:**تناولنا فيه عرض للقوائم المالية.
- **المبحث الثالث:** تضمن طرق تحليل القوائم المالية.

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية وأنواعها

تهدف القوائم المالية إلى إعطاء صورة عن وضع المؤسسة المالي ونتائج عملياتها خلال فترة معينة وقد تولت المحاسبة مهمة القيام بإعداد هذه القوائم في ظل مجموعة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ففي هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم القوائم المالية وخصائصها بإضافة إلى ذكر بعض أهدافها وأنواعها.

المطـــلب الأول:تعريف القوائم المالـــية

ترتكز أهمية النظام المحاسبي لأي شركة أو مشروع في تجميع كم هائل من البيانات عن كل ممتلكات الوحدة وعن كل الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها هذه الوحدة يقوم المحاسب، بتصنيف وقياس وتلخيص هذه البيانات حتى تنتج عنها معلومات من المفترض أن تكون ذات فائدة لعدة أطراف مشكلة لنا قوائم مالية.

-عرفت لجنة إجراءات المراجعة القوائم المالية: بأنها تلك القوائم المالية التي يتم إعدادها لكي تظهر المركز المالي ونتيجة ،العمليات لمنشأة معينة وتتكون عادة من الميزانية وقوائم الدخل وتحليل الربح والتغير في حقوق المكية.

حيث يرى مجمع المحاسبين الأمريكي AICPA : أن إدارة المشروع تعد القوائم المالية بهدف تقديم عرض أو تقرير دوري عن حالة الاستثمارات في المشروع وعن النتائج التي تحققت خلال الفترة موضع البحث *

- هي مجموع المعلومات التي تشكل مرآة تعكس نتائج نشاط المنشأة على مدار الفترة المالية لتغطي بذلك صورة عن أداءها. [1]

- أو هي عبارة عن تسجيل وتلخيص العمليات على فترات زمنية مختلفة تعكس صورة الوضع المالي للمنشأة خلال الفترة التي تغطيها وذلك من خلال استخدامها لأنواع الثلاثة للقوائم المالية. [2]

*محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي (شركات وأسواق)، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، ماليةالسعودية2009ص56

1-محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية(مشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح)، جزء الثاني، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، الأردن2007ص285.

2- كمال الدين مصطفى الدهراوي ،مبادئ المحاسبة المالية ، المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية2008ص30.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف القوائم المالية

من خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن استخلاص عدة خصائص متفق عليها بالإضافة إلى الأهداف الأساسية لإعداد القوائم المالية تتمثل فيما يلي:

- ✓ **خصائص القوائم المالية:**

قابلة للفهم: يجب تقديم المعلومات بحيث يستطيع الأفراد ذو المعرفة المعقولة بأنشطة الأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبية ،ولديهم الرغبة في دراسة هذه المعلومات وفهمها والقدرة على استخدامها ،ومع ذلك يجب عدم حجب المعلومات المعقدة لمجرد أنها معقدة جدا، بحيث يمكن لبعض المستخدمين ألا يفهمها .[1]

الملائمة: وتكون المعلومات عندها تفيد في اتخاذ القرارات لدى قراء القوائم المالية ومساعدتهم في تقييم، الأداء بالمنشاة سواء كانت ماضية أو حاضرة أو مستقبلية. *

الموثوقية : لكي تكون المعلومات من الممكن الاعتماد عليها، يجب أن تكون المعلومات محايدة بمعنى خالية من التحيز وتكون القوائم المالية غير محايدة إذا أثرت على اتخاذ القرار أو الحكم ،عن طريق اختيار أو عرض المعلومات ،لكي يتحقق ناتج محدد مقدما [2]

قابلة للمقارنة: ويعني هذا أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية قابلة للمقارنة في المنشأة نفسها وأيضا بين المنشآت المتماثلة من أجل رفع قدرة مستخدمي هذه القوائم على تقييم نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي لخدمة أغراضهم في التنبؤ واتخاذ القرارات اللازمة[3]

- ✓ **أهداف القوائم المالية:**

- تهدف البيانات المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي ،والأداء والتغيرات في المركز المالي للمشروع [4]
- تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الإدارية والاقتصادية .*

1-ريتشارد شرويدر، ما رتل كلارك وآخرون ،تعريب: خالد علي أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد فا ل،نظرية المحاسبة دار المريخ ،المملكة العربية السعودية 2006ص138.

*-حسين القاضي ،مأمون حمدان ،مرجع سابق ذكره ص273.

2-سالمي محمد الدينوري،قائمة ا لتدفقات النقدية في ظل اعتماد ا لجزائر معايير المحاسبة الدولية ،مذ كرةماجستر في المحاسبة ،جامعة باتنة2008/2009ص31.

3- حسام الدين مصطفى الخداش ووليد زكريا صيام وآخرون ، مرجع سا بق ذكره ص29.

4-هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفقا النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية 2009/2010ص31.

*- حسين القاضي ،مأمون حمدان ،نفس المرجع سابق ذكره ص273.

المطلب الثالث:أنواع القوائم المالية

تهدف القوائم المالية إلى إعطاء صورة دقيقة عن الوضع المالي للمؤسسة ونتائج عملياتها خلال فترة معينة. حيث تظهر نتائج المحاسبة المالية في مجموعة مترابطة من القوائم المالية والتي تكون على شكل جداول تلخص نشاط المؤسسة خلال دورة محاسبية، ويتم عرضها بشكل يمكن مستخدمي هذه القوائم من مقارنتها بقوائم الدورات السابقة، * وهذه القوائم هي:

- قائمة المركز المالي (الميزانية).
- قائمة الدخل (حساب النتائج).
- قائمة التدفقات النقدية.

1- قائمة المركز المالي (الميزانية):

- إن الشكل التقليدي لقائمة المركز المالي هو عرضها على شكل حرف (T) باللغة اللاتينية حيث يتضمن الجانب الأيمن منه الأصول، والتي يمكن تسميتها بموارد اقتصادية متاحة للمنشأة لمتابعة نشاطها، أما الجانب الأيسر فيظهر الالتزامات (المجموع يسمى الخصوم) والتي تسميتها بمصادر التمويل.[1]

- هي عبارة صورة المؤسسة في لحظة معينة من حياتها، تبين الموارد المتاحة لها، والاستخدامات التي وجهت إليها هذه الموارد وتقسم قائمة المركز المالي إلى قسمين:

- ✓ **القسم الأيمن:** يمثل الموجودات وهي عبارة عن الأصول.
- ✓ **القسم الأيسر:** يمثل المطلوبات وهي الخصوم. [2]

يجب أن تشمل الميزانية كحد أدنى العناصر التالية:

الممتلكات وتجهيزات الإنتاج والمعدات، الموجودات غير الملموسة، الموجدات المالية، المخزونات، الحقوق التجارية والحسابات المدينة المماثلة، النقديات،حسابات الحقوق الدائنة،أصول (أو خصوم) ضريـــــبة مؤجلة ، رأس المال والاحتياطات،الالتزامات المتداولة وغير المتداولة المنتجة للفوائد . المخصصات والمؤونات[3]

---

*شعيب شنوف ،محاسبة المؤسسة طبق للمعايير المحاسبية الدولية ،جزء الأول ،مكتبة الجزائرية بوداود، الجزائر 2008ص76.

1-رضوان حلوان حنان ،نزار فليح البداوي، مبادئ المحاسبة المالية ، عمان2009ص87.

2-مفلح محمد عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان2010ص256.

3--www.infotechaccountants.com

الأصول المتداولة:

- ❖ الأصول التي يتوقع أن يتم تحقيقها أو الاحتفاظ بها للبيع أو الاستهلاك في دورة التشغيل العادية،
- ❖ الأصول التي يحتفظ بها بصفة رئيسية للمتاجرة أو على المدى القصير ويتوقع أن تتحقق خلال اثني عشر شهرا.
- ❖ أن لا تكون النقدية أو ما يعادلها مقيدة من حيث الاستخدام.

الالتزامات المتداولة:

- ❖ الالتزامات التي يتوقع أن يتم تسويتها في دورة التشغيل العادية.
- ❖ الالتزامات التي يستحق تسويتها خلال اثني عشر شهر[1].

❖ 2-قائمة الدخل(حساب النتائج):

- ❖ هي عبارة عن وثيقة تجميعية لأعباء والنواتج المحققة من طرف المؤسسة خلال الفترة تظهر النتيجة، الصافية للفترة التي تكون إما ربح أو خسارة.
- ❖ وتهدف إلى تزويد المهتمين بالقوائم المالية بما يمكنهم من معرفة الكفاءة الاقتصادية للوحدة، وكذا المعلومات التي تساعدهم على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل .[2]
- ❖ يتم عرض قائمة الدخل إما حسب الوظيفة، أو حسب الطبيعة، ويجب أن يشمل كحد أدنى العناصر التالية:
- ❖ الإيرادات، نتائج الأنشطة التشغيلية ،أعباء التمويل ،حصة الشركات الحليفة و المشاريع المشتركة في الأرباح والخسائر ،الأعباء الضريبية ،الأرباح والخسائر من النشاطات العادية، العناصر غير العادية ، صافي الربح أو الخسارة للسنة المالية.[3]

1-أمين السيد لطفي ، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة ،ا لدار الجامعية الاسكندرية2006ص501-502.

2-شناي عبد الكريم ،تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية ،مذكرة ماجسترفي محاسبة،جامعة باتنة2008/2009ص50.

3- حكيمة مناعي ، تقرير المراجعة ا لخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر ،مذ كرة ماجستر في محاسبة ،جامعة باتنة2008/2009ص156.

3-قائمة التدفقات النقدية:

تعد قائمة التدفقات النقدية حديثة العهد نسبيا مقارنة مع القوائم الأساسية الأخرى،وقد شهدت منذ نشوءها إلى الآن تطورات ملحوظة سواء من جهة المداخل المتبعة في إعدادها أو من حيث صور أو نماذج عرضها،أو من حيث قوة القواعد الملزمة بنشرها والصادر عن المجاميع المهنية .*

وتأتي أهمية التدفقات النقدية في أنها تبين الأثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها الشركة خلال الفترة المالية مع بيان طبيعة هذا الأثر من كونه يشكل تدفقا نقديا داخلا للشركة أو خارجا منها.[1]

كما تمكن هذه القائمة مستعملي القوائم المالية من معرفة الطريقة التي تسير بها المؤسسة وتستعمل نقديتها والعناصر المعادلة للنقدية (الفقرة 3 من المعيار السابع).

فقائمة التدفقات النقدية تسمح للمستخدمين بتقييم الأصول الصافية للمؤسسة،وهيكلها المالي بما فيها النقدية وقدرتها على الوفاء.[2]

---

*محمد مطر ،موسى السويطي ،التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجال القياس و العرض والإفصاح) ،طبعة الثانية ،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان الأردن2008ص261.

1- مفلح محمد عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، نفس المرجع سابق ذكره ص273.

2-Catherine Maillet¸Anne Le Manh (2006): NORMES COMAP LES INTERN ATIONALES IAS/IFRS Edition BERTI.P22.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية

حسب ما حددته المادة 25 من القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي أنه على كل وحدة اقتصادية تدخل في مجال تطبيق هذا القانون ملتزمة بإعداد قوائم مالية سنويا، وتتضمن القوائم المالية الخاصة بالوحدات الاقتصادية، ما عدا الوحدات الصغيرة جدا على:

- ✓ الميزانية.
- ✓ حساب النتائج.
- ✓ جدول سيولة الخزينة .
- ✓ جدول تغير الأموال الخاصة .
- ✓ ملحق الكشوف المالية .

المطلب الأول: الميزانية

ففي هذا المطلب نتعرف على الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي.

- تعتبر بيانا لكافة الأحداث التي تم تسجيلها في المؤسسة، وتلقي الضوء أيضا على التاريخ الماضي للمؤسسة، كما أنها تظهر الوضع الحالي، ويمكن من خلالها وبواسطة التحليل المالي قراءة الأحداث المستقبلية.*

تبين الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، وتبرز على الأقل بصورة منفصلة البنود التالية:

1- في جانب الأصول :

- ✓ التثبيتات المعنوية .
- ✓ التثبيتات العينية.

---

*- حواس صلاح، نفس المرجع سابق ذكره، ص183

- ✓ الاهتلاكات.
- ✓ المساهمات.
- ✓ الأصول المالية .
- ✓ المخزونات،
- ✓ أصول الضريبة .
- ✓ الزبائن والمدينون الآخرون والأصول الأخرى المماثلة .
- ✓ خزينة الأموال الايجابية

2-في جانب الخصوم :

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى .

- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة،

- الموردون والدائنون الآخرون.

- خصوم الضريبة (مع تمييز الضريبة المؤجلة) .

- خزينة الأموال السلبية .[1]

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية العدد 19 بتاريخ 25مارس2009، القانون المتعلق 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي ص23.

المطلب الثاني: حساب النتائج

لقد تعرفنا سابقا على حساب النتائج من خلال قائمة الدخل أما في هذا المطلب نتعرف عليه حسب النظام المحاسبي المالي.

وهو بيان ملخص لأعباء و المنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ، وتتمثل المعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج في ما يلي :

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها ، والذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية : الهامش الإجمالي ،القيمة المضافة ، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.

- منتجات الأنشطة العادية.

- المنتجات المالية و الأعباء المالية.

- أعباء المستخدمين.

- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة .

- المخصصات لاهتلاك ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية .

- نتيجة الأنشطة العادية.

- العناصر غير العادية (منتجات وأعباء).

- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع .

- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة .[1]

1-الجريدة الرسمية، نفس المرجع سابق ذكره، ص24.

المطلب الثالث: جدول سيولة الخزينة

إن الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية ، وبالتالي يقدم هذا الجدول مداخل ومخارج الموجدات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصادرها و ذلك كما يلي:

التدفقات المالية التي تولدها الأنشطة العملياتية .

التدفقات المالية التي تولد أنشطة الاستثمار .

التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل .

تدفقات أموال من متأتية من فوائد وحصص أسهم ، تقدم كل حدى وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى أخرى في الأنشطة العملياتية لاستثمار أو التمويل .[1]

المطلب الرابع: جدول تغير الأموال الخاصة

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل منها الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية، أما المعلومات المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يلي :

النتيجة الصافية للسنة المالية .

تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل مباشرة في رؤوس الأموال ،

المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.

عمليات الرسملة .

توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية .[1]

1-الجريدة الرسمية، نفس المرجع سابق ذكره، ص26.

المطلب الخامس: ملحق الكشوف المالية

يشتمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تكتسي طابعا هاما ومفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية، وتخص هذه المعلومات النقاط التالية:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية ،

- مكملات الإعلام الضرورية لفهم الكشوف المالية،

- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم، وكذلك المعاملات التي تتم مع هذه الكيانات ومسيريها،

- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وافية.[1]

1_ الجريدة الرسمية، نفس المرجع سابق ذكره، ص30.

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية

تعد المعلومات المالية الركيزة الأساسية التي يستند إليها في اتخاذ القرارات ونظر لأن إعداد القوائم المالية ،و تحليلها ومناقشتها من الأنشطة الهامة لإدارة المالية فان المدير المالي يأخذ على عاتقه تحليل البيانات ، بهدف دراسة العوامل المؤثرة في حقوق الملكية لتعزيز الايجابي وتفادي السلبي ، إضافة إلى حرص المدير المالي على وضع الخطط المستقبلية الهادفة إلى تنمية المشروع .

المطلب الأول: تعريف تحليل القوائم المالية و أهدافه

أصبح تحليل القوائم المالية من أهم مجالات المعرفة التي تفيد الأمور المالية، حتى تساعد المنشأة على التعرف على أدائها الفعلي كل أكثر دقة لمستقبلها الاقتصادي.

1- تعريف تحليل القوائم المالية:

هي عبارة إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي ،تهدف إلى تقويم معلومات من واقع القوائم المالية المنشورة ومعلومات من ماليات أخرى.

أو هي عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة بهدف تشخيص وتقييم أداء المنشأة في ضوء الفهم الكامل لأسس القياس والانحراف المحاسبي.

2-أهداف تحليل القوائم المالية :

- ✓ الحكم على المقدرة الاستيعابية للمشروع .
- ✓ معرفة الوضع المالي للمنشأة ،
- ✓ الحكم على الأداء المالي و التشغيلي للمنشأة .
- ✓ التعرف على نقاط الضعف بالمنشأة والعمل على معالجتها .
- ✓ وضع الخطط المستقبلية والرقابة الداخلية.
- ✓ تقييم مقدرة المنشأة على سداد ديونها على المدى القصير والبعيد.*

---

*أيمن الشنطي،زهيرالحدرب،وآخرون،مقدمة في الإدارة والتحليل المالي ، دار البداية ناشرون وموزعون،عمان2010ص135-136.

المطلب الثاني:مستخدمو القوائم المالية:

تنطلق أهداف تحليل القوائم المالية من الأطراف المستخدمة للقوائم المالية والتي عادة ما تكون من داخل المنشأة أو من خارج المنشأة، ومن أهم مستخدمو هذه القوائم ما يلي :

❖ **إدارة الشركة** :عادة ما تقوم إدارة الشركة بين فترة وأخرى بتقييم كفاءتها التشغيلية ولذلك فهي تهتم ،بحساب جميع النسب المالية واستخراج النتائج وتفسيرها ، وتجديد نقاط القوة والضعف والعمل على معالجة الانحرافات السلبية بعد معرفة أسبابها،وذلك محاولة منها في تحسين الأداء العام لها.[1]

❖ **اتحادات ونقابات العمال:** من المعروف أن العمال يقدمون خدماتهم للتنظيم مقابل عائد لهذه الخدمات ،متمثل في الأجور والرواتب والحوافز ،بالإضافة للعائد المعنوي مثل الرعاية الاجتماعية والأنشطة الثقافية،

وفي ظل اقتصاد السوق توجد للعمال نقابات واتحادات عمالية تدافع عن مصالحهم .

وغالبا ما تكون لدى هذه المنظمات مستشار مالي يقرأ القوائم المالية للمنشأة ويحلل ما بها من معلومات على الأداء الاقتصادي للمنشأة، ومعدلات نموه، والمؤشرات المالية للمنشأة.

وذلك لأغراض نصح إدارة النقابة بالاتحادات العمالية فيما يتعلق بعقود العمل والتفاوض على الأجر والمساومة على الحوافز[2]

❖ **العملاء** : يعد العملاء من أصحاب المصلحة في المنشأة ويهمهم دائما نجاحها واستمرارها على الأقل لضمان استمرار إمدادهم بالسلع والخدمات،بل وبشروط ملائمة،كما يمكنهم عند الشراء على الحساب أن يحصلوا على فترات سماح أفضل ونسب خصم أعلى ما يسددونه من ديون عليهم للمنشأة،وأخيرا كلما كانت المنشأة ناجحة اقتصاديا كلما أمكن العملاء الحصول على سلع وخدمات ذات جودة أعلى وبأسعار مناسبة.

❖ **الجهات الحكومية والرقابية:** تعد الجهات الحكومية مثل الضرائب والجمارك صاحبة مصلحة في المنشأة ونجاحها ومعدلات أدائها الاقتصادي المرتفعة، لأن ذلك يضمن لهذه الجهات مقدرة المنشأة على سداد الضرائب والجمارك بانتظام.

كما أن جهات الرقابة الرسمية، مثل هيئة سوق المال والبنك المركزي، أصحاب مصلحة في استقرار المنشأة وأدائها الاقتصادي المميز.

1- علي عباس، الإدارة المالية، إثراء للنشر والتوزيع عمان الأردن2008ص72.

2-عبد الوهاب نصر علي، مبادئ المحاسبة المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ،الدار الجامعية ،الاسكندرية2004ص40.

❖ **الجمهور:** من المعروف أن المنشآت الاقتصادية تؤثر في الجمهور وعامة الشعب بطرق

متنوعة ،فعلى سبيل المثال تقدم بعض المنشآت مساعدات كبيرة لاقتصاد الوطني بطرق مختلفة ،منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين ،كما تقدم القوائم المالية للجمهور معلومات مهمة بشأن عدة أمور تهمهم،مثل زيادة مبيعات المنشأة وزيادة أرباحها وتنوع نشاطها،وتلك أمور يمكن للجمهور ربطها بفرص العمل وأسعار وجودة منتجات المنشأة [1].

❖ **المقرضون :** يهتم المقرضون عادة بقدرة المقترض على السداد والحصول على عائد مناسب ،ولذلك فان هذه الفئة تركز على البيانات التي تقدم لهم معلومات من تقدير درجة المخاطرة المرتبطة والتي تعكسها درجة السيولة النقدية للمشروع ،ومقدرته في المستقبل على سداد أصل الدين (القرض) والفوائد في مواعيدها المقررة،كما تمكنهم من تحديد معدل العائد الذي يتلاءم مع مستوى المخاطرة المرتبطة بالقرض[2].

الدائنون: وتنقسم هذه الفئة إلى قسمين هما: أصحاب الديون قصيرة الأجل وأصحاب الديون طويلة الأجل.

- **أصحاب الديون قصيرة الأجل :** يسعى أصحاب الديون قصيرة الأجل إلى التحقق مما إذا كانت المنشأة قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية الجارية في مواعيد استحقاقها،وبما أن مثل هذه الالتزامات لها علاقة بحجم السيولة المتوفرة في الصندوق أو في حساباتها الجارية في البنوك ،فان هذه الفئة من الدائنين يهتمون بحساب نسبة السيولة.[3]

1- عبد الوهاب نصر على، نفس المرجع سابق ذكره، ص41-42

2. محمد عباس بدوي، ا لمحاسبة المالية وتحليل القوائم المالية، دار الهناء، القاهرة2007ص343

3- علي عباس،نفس المرجع سابق ذكره،ص72.

- **أصحاب الديون طويلة الأجل :** فان اهتماماتهم تتركز حول قدرة الشركة على سداد الالتزامات القائمة عليها، والفوائد المترتبة وقت استحقاقها وبالتالي، فان المعلومات المطلوبة بالنسبة لهم هي المعلومات التي تخدم في هذا الاتجاه.

وحيث إن الموارد المتولدة عن الالتزام طويل الأجل غالبا ما يتم استثمارها في الأصول طويلة الأجل ،من هنا تعتبر هذه الأصول هي الضمان النهائي لسداد هذه القروض ، لذا فان المحلل المالي يحتاج إلى معلومات عن صحة تقويم الأصول الثابتة ويرتبط ذلك بالتكلفة الأصلية ،مطروح منها الاستهلاك وتجنبا لمخاطر التلاعب بالاستهلاكات، فان الدائنون طويلو الأجل يحتاجون إلى معلومات عن معدلات الاستهلاك، والعمر الباقي لأصول ، وكذلك معرفة حالة الأصل من خلال دراسة أرقام مصروفات الصيانة،وكما أن سداد الدين عند استحقاقه يتوقف على حالة السيولة بالشركة في ذلك التاريخ(تاريخ السداد)،فان المحلل لابد من أن يقدم بدارسة رأس المال ونسبة السيولة ومعرفة اتجاهاتها خلال عدة فترات زمنية حيث يستطيع ،استشراف المستقبل فيما يتعلق بالقدرة على السداد.[1]

1- محمد المبروك أبو زيد، نفس المرجع سابق ذكره،ص30.

المطلب الثالث:طرق تحليل القوائم المالية:

تتعدد أساليب تحليل القوائم المالية ارتباطا بمدى ملاءمتها مع أهداف القائم بعملية التحليل، فقد يكون الهدف من التحليل مقارنة مفردات القوائم المالية لعدد من السنوات السابقة للتعرف على مدى استقرارها واتجاهاتها خلال فترة معينة.

- **التحليل الأفقي والرأسي للقوائم المالية:** يمكن تحليل الميزانية وحساب الأرباح والخسائر المقارنة أفقيا ورأسيا، وينطوي التحليل الأفقي على دراسة سلوك كل بند من بنود القائمة أي زيادة أو نقصان هذا البند بمرور الزمن،

وهذا النوع من التحليل يتصف بالديناميكية نظر لأنه يبين التغيرات التي تمت، أما التحليل الرأسي فينطوي على دراسة العلاقات الكمية القائمة بين العناصر في تاريخ معين، ومن ثم فهو تحليل يتصف بالسكون والثبات.

- **التحليل المقارن لبنود الميزانية :** وهي تعكس الآثار تعكس المترتبة على قيام الشركة بنشاطها وعملياتها عن طريق الزيادة والنقص في بنود الأصول والخصوم وحقوق الملكية، و يمكن ملاحظة هذه التغيرات عن طريق مقارنة عدة ميزانيات في بداية ونهاية مدة زمنية ،ومثل هذه الملاحظة غالبا ما تقدم كمية ضخمة من المعلومات التي لها قيمتها الكبيرة عند تشكيل رأي يتعلق بتطور الشركة وتقدمها والقيام بمثل هذه المقارنة يمكن استخدام وسيلة على جانب كبير من البساطة هي الميزانية المقارنة،

وكما هو معروف فان الميزانية العمومية تظهر الأصول والخصوم ورأس المال الشركة في تاريخ معين أما الميزانية المقارنة فتظهر المعلومات السابقة ولكن بتاريخين مختلفين أو أكثر وهذا هو الاتجاه الذي تتبعه الشركات المساهمة في السنوات الأخيرة عند نشر ميزانيتها العمومية،

والتغيرات التي تحدث في البنود المختلفة للميزانية خلال فترة محاسبية هي نتيجة لعوامل مختلفة منها، الأرباح والخسائر، الحصول على أصول جديدة، تحويل الأصول إلى نقدية، زيادة الالتزامات أو سداد، زيادة أو تخفيضه.

وتحليل الميزانية المقارنة هو دراسة الاتجاه نفس العناصر،أو مجموعات من العناصر في ميزانيتين عموميتين أو أكثر لنفس الشركة في تواريخ مختلفة وكذلك دراسة اتجاه النسب المئوية المحسوبة لهذه الأرقام في التواريخ المختلفة وتتضح الأهمية الكبرى للتحليل المقارن في مقدرة المحلل على تصوير

الاتجاهات المختلفة لكل جانب من جوانب الشركة وكذلك للشركة كلها كوحدة.[1]

➢ **النسب المالية :** تعتبر النسب المالية إحدى طرق التحليل الأكثر شيوعا في الحياة المهنية بسبب سهولة تطبيقها وتعدد الأغراض التي تحققها،

أساس هذا الأسلوب هو إيجاد العلاقات بين القوائم المالية ،شريطة أن تكون هذه العلاقة ذات مدلول ،مثل العلاقة بين الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة لبيان قابلية المشروع على سداد التزاماته في الأجل القصير أو الفترة المالية الجارية ،إن استخدام النسب تتطلب قبل كل شيء معرفة طريقة اشتقاق هذه النسب والغاية من استخدامها عن طريق إيجاد العلاقات التي تقف وراء كل نسبة،

والنسب المالية تعني نسبة رقم معين من أرقام القوائم المالية إلى رقم أخرمن أرقام نفس القائمة المالية، أو من قائمة مالية ثانية، بحيث يكون أحدهم مقاما والثاني بسطا ولأجل أن تقدم النسبة مدلول ومعنى لابد أن تكون أرقام مقام وبسط المعادلة ذات علاقة سببية.[2]

وهذه النسب تتمثل فيما يلي :

- نسب السيولة .
- نسب النشاط.
- نسب الربحية .
- نسب المديونية.

❖ **نسب السيولة :** وتتبع أهمية السيولة أن السيولة تمثل أهمية خاصة لكل من الإدارة الداخلية وكذلك لأطراف الخارجية مثل المقرضين وحملة الأسهم ،آي أن هناك كثير من الشركات الرابحة إلا أنها تعاني من مشاكل السيولة ،بحيث هناك مقاييس متعددة ومختلفة لقياس نسب السيولة ،حيث من أشهر النسب المستخدمة نسبة التداول،نسبة السيولة السريعة،نسبة النقدية.

1- **نسبة التداول :** وهي النسبة المستخدمة في الدراسة والتي تعبر عن عدد المرات التي تغطي فيها أصول الجارية للخصوم الجارية، وتشير زيادة هذه النسبة إلى سداد التزاماته، أما إذا كانت الأصول الجارية أقل من الخصوم الجارية فان هذا يبين أن الشركة ستواجه مشاكل في سداد التزاماتها،وهذه النسبة مثل النسب الأخرى ليست ذات دلالة للمستفيد منها على مستوى المشروع وإنما تؤخذ مقارنة مع

1- محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن2008ص95-96.

2-وليد ناجي ا لحيالي ،الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ،مكتبة الجامعة،عمان2009ص26.

المشاريع المماثلة في حجم المشاط.[1]

ويتم حساب هذه النسبة كمايلي:

1) **نسبة التداول**= مجموع الأصول الجارية/ مجموع الخصوم الجارية.

وعند استخدام هذه النسبة مراعاة ما يلي :

1- إن استخدام هذه النسبة لوحده يعطي مؤشرا مضللا عن مركز السيولة لدى المنشأة،

2- أنها قد تكون عرضة للتلاعب من قبل الإدارة فقد تقوم الإدارة بتحسين هذه النسبة من خلال التغير في طرق التغير في طرق تقييم المخزون السلعي،

3- لاتعطي دلالة واضحة عن تركيبة وطبيعة الأصول الجارية ،إضافة إلى أنها لاتعبرعن درجة سيولة كل أصل من الأصول الجارية بشكل إفرادي،

4- نسبة التداول مؤشر ساكن (ثابت) وليس ديناميكيا على مركز السيولة، فهي تقاس عند نقطة زمنية معينة و هي تاريخ إعداد القوائم المالية.

2) نسبة السيولة السريعة: وتتمثل هذه النسبة في الأصول الجارية سهلة التحويل إلى نقدية (الأصول الجارية مطروحا منها المخزون السلعي) مقسومة على الخصوم الجاري.

حيث يعاب على نسبة التداول أنها تفترض أن المخزون السلعي من الأصول الجارية التي يسهل تحويلها إلى نقدية، وهذا الافتراض قد لا يكون مقبولا من الدائنين، فالمخزون السلعي يحتاج لفترة زمنية حتى يمكن بيعه. وهناك احتمال بان يتم بيعه بخسارة ،بل قد لا تتمكن المنشأة من بيعه على الإطلاق ، لذا فمن المقترح استبعاد المخزون من بسط نسبة التداول لنصل إلى نسبة جديدة لقياس السيولة التداول السريعة ، تلك النسبة التي تعتبر مقياس لمقدرة المنشأة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل من الأصول سريعة التحويل إلى نقدية.

3-نسبة النقدية: وهي عبارة عن الأصول النقدية وشبه النقدية مقسومة على الخصوم الجارية، ويقصد بالأصول النقدية وشبه النقدية(النقدية في الصندوق والبنك)، وتوضح هذه النسبة مقدار النقدية المتاحة لدى المنشأة في وقت معين لمقابلة الديون قصيرة الأجل.[2]

1- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2009ص64.

2- حسن سمير عشيش ،التحليل الائتماني،مكتبة المجتمع العربي،عمان2010ص38-40.

❖ **نسب النشاط:** تقيس مدى قدرة المشروع على توليد مبيعات من خلال أصوله وتسمى أحيانا هذه النسب بمعدلات الدوران وتقاس بعدد المرات ،وتعتبر معدلات الدوران قياس لسرعة تحرك الأصول و تحولها إلى مبيعات ثم نقدية ،كما تعتبر معيارا للحكم على كفاءة سياسته البيع في المشروع وإدارة المشروع بشكل عام. وأهم نسب النشاط:

1- **معدل دوران المخزون السلعي:**تكاليف البضاعة المباعة/ متوسط المخزون.

حيث أن متوسط المخزون:(بضاعة أول المدة+بضاعة أخر المدة)/2.

2- **معدل دوران الذمم المدينة وأوراق القبض:** صافي المبيعات الآجلة/ رصيد العملاء وأوراق القبض.

3- **فترة التحصيل:**360 /معدل دوران الذمم المدينة وأوراق القبض.

4- **معدل دوران الذمم الدائنة وأوراق الدفع:** صافي المشتريات الآجلة/ رصيد الذمم وأوراق الدفع.

5- **فترة السداد** : 360/ معدل الذمم الدائنة وأوراق الدفع.

6- **معدل دوران الأصول:**صافي المبيعات / إجمالي الأصول.

❖ **نسب الربحية :** وهذه النسب تستخدم للحكم على كيفية كفاءة استخدام المنظمة لموجداتها إن الربحية تمثل صافي نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات وتقيس هذه النسب مدى كفاءة وفاعلية إدارة المنظمة في توليد الأرباح عن طريق استخدام و موجوداتها بكفاءة، ومن هده النسب معدل العائد على الاستثمار ، العائد على حق الملكية ، القوة الإيرادية وهما هامش الربح من المبيعات.[1]

وتقسم نسب الربحية إلى:

1- النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى المبيعات.

2-النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى التثبيتات.

1- وائل محمد صبحي إدريس،وآخرون ، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن ، دار وائل للنشر،الأردن2009ص180-181

✓ مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى المبيعات:

1-**نسبة مجمل ربح العمليات إلى صافي المبيعات:** الربح الإجمالي/ صافي المبيعات.

وهذه النسبة تهتم بقياس كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة المبيعات، وليس هناك معيار نمطي ولكن يمكن إجراء المقارنة مع نسب الشركة في السنوات السابقة ونسب المنشآت في الصناعة.

2-**نسب صافي ربح المبيعات:** صافي الربح /المبيعات:

وتبين هذه النسبة مدى الانخفاض الممكن في سعر بيع للوحدة قبل المؤسسة يتحمل الخسائر لذا ينظر إلى هذه النسبة على أنها مقياس عام للكفاءة في التشغيل، وتقييم هذه النسبة يستلزم أيضا المقارنة مع نسب السنوات السابقة لنفس المنجزة ومع نسب المنشآت الأخرى في نفس الصناعة.

✓ مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الأرباح إلى التثبيتات:

والهدف منها قياس ربحية الأموال المستثمرة في المنشأة، كما أنها تعبر عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام المصادر المتاحة، هذا ويعبر العائد المرتفع عن كفاءة في الإدارة، وهذه النسب هي:

1/-العائد على الأصول: صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب/ مجموع الأصول (أو معدل مجموعة الأصول).

معدل مجموع الأصول: (الأصول في أول السنة+الأصول في آخر السنة)/2.

وهناك من يرى بأن العائد على الأصول: صافي الربح بعد الضرائب/ مجموع الأصول.

وتعتبر هذه النسبة جيدة لمقارنة ربحية المؤسسات المختلفة في استخدامها لأصول العاملة وكذلك معيار مناسب لقياس كفاءة الإدارة في استخدام أصول المنشأة وتحقق الغايات التالية:

1-المساعدة في اتخاذ القرارات الإدارية السليمة و الخاصة بالاقتراض.

2- تعكس الكفاءة التشغيلية.

3-أفضل النسب للمقارنة بين المؤسسات المختلفة.

2/- العائد على حقوق المساهمين:صافي الربح/ صافي حقوق المساهمين.

وهناك من يرى خصم توزيعات الأسهم الممتازة من صافي الربح ليصبح القانون :

(صافي الربح بعد الضريبة – توزيعات الأسهم الممتازة)/ حقوق المساهمين.[1]

4- **نسب المديونية:** وهي النسب التي تقيس درجة المديونية للمنشأة على المدى الطويل وأهمية تلك الديون إلى رأس المال المنشأة وهذه النسب تكون مؤشرات دقيقة حول الوضع المالي للمنشأة وتعبر عن قابلية المنشأة على تسديد التزاماتها الطويلة الأجل والسندات بأنواعها وأهم هذه النسب:

1- **نسبة المديونية الكاملة** : وتحسب كما يلي :

(إجمالي الديون / رؤوس الأموال الخاصة) *100 ٪

وتظهر هذه النسبة المديونية الكاملة للمنشأة وهي تقيس إجمالي الديون إلى رؤوس الأموال الخاصة وبقدر ما تكون هذه النسبة منخفضة يعتبر وضع المنشأة ايجابيا . [2]

نسبة المديونية قصيرة الأجل: وتدرس العلاقة بين الخصوم والأصول وتحسب بموجب المعادلة :

(إجمالي الخصوم /مجموع الأصول)*100٪

2- **نسبة المديونية طويلة الأجل:** وهي تلك النسبة التي تأخذ بالاعتبار المديونية الخصوم الغير الجارية فقط وتنسبها إلى الأصول، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

(الخصوم الغير الجارية / مجموع الأصول)*100

نسب التغطية: وتشمل النسبة التالية:

معدل تغطية الفوائد:(صافي الربح قبل الفوائد والضرائب/ الفوائد)= مرة. [3]

-أفضل النسب للمقارنة بين المؤسسات المختلفة.

3-/ العائد على حقوق المساهمين:صافي الربح /صافي حقوق المساهمين.

وهنا من يرى خصم توزيعات الأسهم الممتازة من صافي الربح ليصبح القانون كالأتي: العائد:(صافي الربح- توزيعات الأسهم الممتازة)/ حقوق المساهمين.[4]

1- عبد الكريم كراجه،وآخرون ، الإدارة والتحليل المالي ، الطبعة الثانية،دار صفاء للنش،عمان2006ص198-200.

2- منير شاكرمحمد،وآخرون ،التحليل المالي (مدخل صناعة القرار) ،الطبعة الثالثة،دار وائل للنشر،الأردن2007ص

3-عدنان تايه النعيمي ، وآخرون ،الإدارة المالية (النظرية والتطبيق) ،دار المسيرة ،عمان2007ص103-104.

4- عبد الحليم كراجة،على ربابعة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي،الطبعة الثانية،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان2006ص198-200.

الخلاصة:

من خلال هذا الفصل يمكن استخلاص ما يلي :

1- إن القوائم المالية تهدف:إلى إعطاء صورة دقيقة وواضحة عن الوضع المالي للمؤسسة ونتائج عملياتها خلال فترة معينة.

وقد تولت مهنة المحاسبة مهمة الإعداد بهذه القوائم المالية في ظل مجموعة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

2- كما تقوم هذه القوائم المالية بتقديم بيانات تفصيلية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال إعداد وعرض كل من قائمة المركز المالي و قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وذلك بهدف تحسين الأداء المالي للمؤسسة

مقدمة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى فكرة أن النظام المحاسبي المالي أداة لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة و لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل تطبيق ما جاء في الفصل النظري على مؤسسة المياه الجزائرية لولاية ميلة .

و بداية سنتعرف على المؤسسة من خلال إعطاء مفهوم بسيط لها بالإضافة إلى التحدث عن طبيعة نشاطها و تنظيمها ، هيكلة تكاليفها و تطور عناصر الأصول و الخصوم لننتقل بعدها لتعمق أكثر في تقييم أدائها المالي من خلال التركيز على دائرة المحاسبة و المالية في المؤسسة ، و سيكون هذا الفصل مقسما إلى مبحثين :

- ✓ المبحث الأول: نظرة عامة عن المؤسسة.
- ✓ المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية في المؤسسة.

المبحث الأول: نظرة عامة عن المؤسسة:

المطلب الأول: تقيم المؤسسة:

الجزائرية للمياه مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-101 في 27 محرم 1422 هـ الموافق لـ 21 أفريل 2004 م الكائن مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة و تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، توضع المؤسسة تحت وصاية الوزير المكلف بالموارد المالية .

و تتفرع عن المديرية العامة 15 منطقة و 47 وحدة ، وكل منطقة تشرف على تسيير من 02 إلى 04 وحدات حسب ما يبينه الجدول التالي :

المناطق	الوحدات	المناطق	الوحدات
الجزائر	الجزائر،المدية،البليدة،تيبازة	الجلفة	الجلفة،الأغواط،المسيلة
قسنطينة	قسنطينة،ميلة،جيجل	سعيدة	سعيدة،البيض،النعامة
عنابة	عنابة،الطارف،قالمة،سكيكدة	معسكر	معسكر،مستغانم،تيارت
باتنة	باتنة،بسكرة،خنشلة	وهران	وهران،عين تموشنت،سيدي بلعباس تلمسان
بشار	بشار،أدرار،تندوف	ورقلة	ورقلة، غرداية، الوادي
الشلف	الشلف،عين الدفلة تيسمسيلت	سطيف	سطيف ، بجاية برج بوعريريج
تيزي وزو	تيزي وزو،البويرة بومرداس	سوق أهراس	سوق أهراس أم البواقي ،تبسة
تمنراست	تمنراست ، إليزي	–	–

المطلب الثاني: مهام المؤسسة الجزائرية للمياه:

تكلف المؤسسة في إطار السياسة الوطنية لمياه الشرب على كل التراب الوطني من خلال التكفل بنشاطات تسيير عمليات إنتاج مياه الشرب و المياه الصناعية و نقلها و معالجتها و تخزينها و جرها و توزيعها و التزويد بها و كذا تجديد الهياكل القاعدية التابعة لها و تنميتها .

كما تتكفل الجزائرية للمياه في إطار السياسة الجديدة لتسيير المياه المنتجة من طرف الحكومة بالانتاج النقل ، التخزين ، الجلب و التوزيع للمياه الصالحة للشرب بالإضافة إلى تنمية و إنجاز مشاريع وكنية لترقية و تحسين تسيير الموارد المائية و في هذا الصدد تمت :

- ✓ دراسة و إنجاز مشاريع كبرى لمضاعفة الإنتاج و إعادة تأهيل شيكات المياه الصالحة للشرب
- ✓ تجهيز مخابر على كل مستوى كل وحدة .
- ✓ تدعيم الوحدات بالوسائل و الإمكانيات المادية .

و تكلف المؤسسة بهذه الصفة عن طريق التفويض بالمهام الآتية :

- ❖ التقييس و مراقبة نوعية المياه الموزعة .
- ❖ المبادرة بكل عمل يهدف إلى اقتصاد المياه لاسيما عن طريق :
  - ✓ تحسين فعالية شبكات التحول و التوزيع .
  - ✓ إدخال كل تقنية للمحافظة على المياه .
  - ✓ مكافحة تبذير المياه بتطوير عمليات الإعلام و التكوين و التربية و التحسيس باتجاه المستعملين .
  - ✓ تصوير برامج دراسية مع المصالح العمومية التربوية لنشر ثقافة اقتصاد المياه .
- ❖ التخطيط لبرامج الاستثمارات السنوية و المتعددة السنوات وتنفيذها .

تحل هذه المؤسسة محل جميع المؤسسات و الهيئات العمومية الوطنية و الجهوية و المحلية في ممارسة مهمة الخدمة العمومية لإنتاج المياه الصالحة للشرب و توزيعها لاسيما :

- ✓ الوكالة الوطنية لمياه الشرب و المياه الصناعية و التطهير (AGEP) .
- ✓ المؤسسات العمومية الوطنية ذات الاختصاص الجهوي في تسيير مياه الشرب .
- ✓ مؤسسات توزيع المياه المنزلية و الصناعية و التطهير في الولاية .
- ✓ الوكالات و المصالح البلدية لتسيير و توزيع المياه .

المطلب الثالث : التنظيم و الهيكلة (وحدة ميلة) :

عرفت وحدة الجزائرية للمياه بميله تغييرا جذريا خلال المرحة الممتدة بين سنتي 2004 و 2008 بإدماج عدد كبير من اليد العاملة المؤهلة و المختصة في ميادين مختلفة أهمها : الصيانة ، التجارة و معالج استجابة للتنظيم الهيكلي الجديد الذي خلق نوع من التكامل بين المصالح الموجودة من جهة و من جهة أخرى التكفل الأحسن لمختلف المهام الموجودة ، حيث أدى ذلك إلى مضاعفة عدد العمال من 203 عامل سنة 2004 إلى 448 عامل سنة 2008 و يتوزعون حسب الهيكل التنظيمي المذكور أسفله:

❖ دائرة الإدارة و الوسائل : هي دائرة مسؤولة عن توفير و شراء المواد و اللوازم و الاستثمارات لكافة قطاعات و فروع و دوائر التي تشرف عليها ميلة ، و تضم مصلحتين :

- مصلحة التمرين.
- مصلحة موارد عامة و الحظيرة .

❖ دائرة المالية و المحاسبة: مكلفة بوضع و تنفيذ السياسة المالية للمؤسسة

- ✓ وضع مخططات التمويل .
- ✓ وضع تحسين نظام التسيير المالي و المحاسبي.
- ✓ السهر على وضع الميزانيات المحاسبية و المالية .
- ✓ متابعة كل الأمور المتعلقة بالجباية (التصريحات و الدفع)
- ✓ السهر على تحصيل الديون من العملاء .
- ✓ كتابة لتقارير التحليلية الخاصة بالميزانية السنوية.

و بما أن المصلحة المالية هي التي تهمنا أكثر فسنحاول وصف اختصاصها:

- ✓ تحليل احتياجات الخزينة.
- ✓ المشاركة في وضع الميزانية التقديرية السنوية .
- ✓ السهر على تحقيق كل العمليات المالية .
- ✓ تمثيل المؤسسة لدى البنوك .
- ✓ إعداد و متابعة جدول التقارب البنكي .
- ✓ السهر على مراجعة الصندوق .
- ✓ متابعة المدينين و لدائنين.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن مصلحة المالية تقوم فقط بالعمليات المتعلقة بالخزينة و التحصيل من العملاء و فيما يخص الموازنة فهي غير عملية في المؤسسة.

1- دائرة التجارة : و تشرف هذه المصلحة على عملية التحصيل و تحصيل مدا خيل بإضافة إلى فوتره الماء ، و تتعامل مع 4 فئات هي :

- فئة المنازل (الأشخاص الطبيعيين)
- فئة التجار .
- فئة المصانع .
- فئة الإدارات.

و تظم مصلحة التجارة مصلحتين:

- مصلحة العلاقات مع الزبائن .
- مصلحة الفوترة و التحصيل .

❖ دائرة الموارد البشرية : هي الإدارة التي تؤمن بأن الأفراد العملين هم أهم الموارد و من واجبها أن تعمل على تزويدهم بكافة الوسائل التي تمكنهم من القيام بأعمالهم لما فيه مصلحتها و مصلحتهم و تراقبهم و تسهر عليهم باستمرار لضمان نجاحهم و نجاح العامة ، ومن بين وظائفها ما يلي :

- ✓ تحليل العمل.
- ✓ تخطيط القوى العاملة.
- ✓ الاختيار و التعيين.
- ✓ تصميم هيكل الأجور.

2- عملية تحويل شبكات المياه و المنشآت الأساسية للري :

لم تنطلق عملية تحويل شبكات المياه من البلدية إلى الجزائرية للمياه لوحدة ميلة إلا في عام 2006 رغم وجود رغبة سياسية لتطبيق المنشور الوزاري المشترك ، إلا أن الدراسات التقني اقتصادية لجعل بلديات الولاية لا تشجع على ذلك للأسباب التالية :

- ✓ كثرة المنشآت الأساسية و ضرورة التكفل بحراستها .
- ✓ ضعف عدد المشتركين.
- ✓ جل نقاط المياه المشتغلة عن طريق الضخ .
- ✓ انعدام الوسائل و المعدات اللازمة للتسيير لدى البلديات .

حيث تزداد كلفة المصاريف على عاتق المؤسسة أثناء التكفل بتسيير مثل هذه الشبكات دون أن تغطي هذه الأخيرة تكاليف نفقاتها.

2-شبكات المياه و المنشآت الأساسية للري المحولة :

النوعية	2004	2005	2006	2007	2008
البلديات المسيرة من طرف المؤسسة	08	08	09	11	13
البلديات المحولة	–	–	شلغوم العيد	وادي العثمانية حمالة	بوحاتم التلاغمة
محطات الضخ	14	14	15	20	25
التنقيبات و الآبار	24	24	28	29	39
الخزانات	59	59	64	78	90
محطات المعالجة	–	–	–	01	01
شبكات التوزيع	405 كلم	471 كلم	622 كلم	798 كلم	972 كلم
شبكات الجلب	155 كلم	162 كلم	184 كلم	197 كلم	279كلم

4- وضعية المشتركين:

الهدف الأساسي لدى مصالح الوحدة هو القضاء على الفوترة الجزافية و الاحتكام إلى الوحدة الأساسية المتمثلة في العداد ، تفاديا لكل أنواع الشكاوي و ضمان مصداقية الزبون لدى المؤسسة حيث تقلصت نسبة المشتركين بدون عدادات إلى 03% سنة 2007 و ارتفعت في أواخر سنة 2008 إلى 11% بتحويل تسيير شبكة بلدية التلاغمة و البالغ عدد مشتركيها بـــ 6000 مشترك بدون عداد و هو ما يوضحه الجدول :

النوعية	2004	2005	2006	2007	2008
المشتركين بالعداد	26.181	26.374	43.391	49.036	53.840
المشتركين بدون عداد	7.107	7.880	2.623	1.516	6.654
مجموع المشتركين	33.288	34.252	46.014	50.552	60.494
النسبة المئوية دون العداد	%21	%23	%06	%03	%11

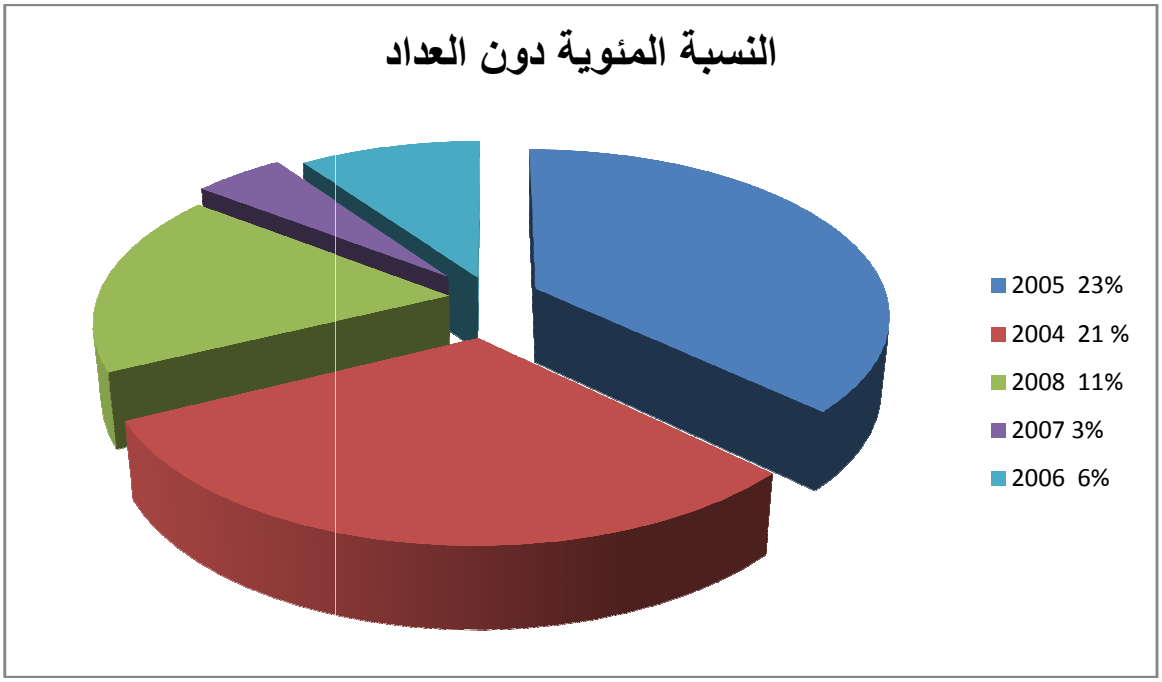

3- **التحكم في مسايرة الثروة المائية و تسيير الشبكات** :

من الوظائف الأساسية التي تختص بها الجزائرية للمياه وحدة ميلة العمل على توفير كمية المياه اللازمة لتزويد زبائنها الكرام عن طريق شبكات التوزيع و على ضوء ذلك تقوم دوما بـ :

- ✓ استخراج المياه عن طريق الضخ و جمعها من نقاط المياه .
- ✓ ضخ المياه و جرها عن طريق قنوات الجلب الرئيسية .
- ✓ تخزينها و القيام بمعالجتها .
- ✓ مراقبة درجة الكلور و تنظيف منشآت التخزين .
- ✓ حماية محيط المنشآت الأساسية للمياه.
- ✓ إصلاح الأعطاب و صيانة التجهيزات الكهروميكانيكية .
- ✓ إنجاز و تجديد شبكات المياه.
- ✓

حيث سجلنا خلال السنوات الخمس الأخيرة تحسنا كبيرا في مجال مكافحة الأمراض المنتقلة عن طريق المياه بمحاربة النقاط السوداء ، رغم تزايد عدد التسريبات لتوفر مياه سد بني هارون من جهة و سوء شبكات التوزيع من جهة أخرى حيث يوضح الجدول التالي بالأرقام أهم النتائج السنوية الخاصة المشتركين ، الإنتاج ، إصلاح التسريبات و حالات الاختلاط :

الوحدة	السنة	عدد المشتركين	الإنتاج 10 م^3		إصلاح التسربات	حالات الاختلاط
			المستخرج	الموزع		
ميلة	2004	33.288	8.918	7.805	2.107	22
ميلة	2005	34.254	8.398	7.668	1.695	16
ميلة	2006	46.014	9.566	8.643	1.371	17
ميلة	2007	50.552	11.929	10.514	2.647	13
ميلة	2008	60.494	16.553	15.671	3.238	03

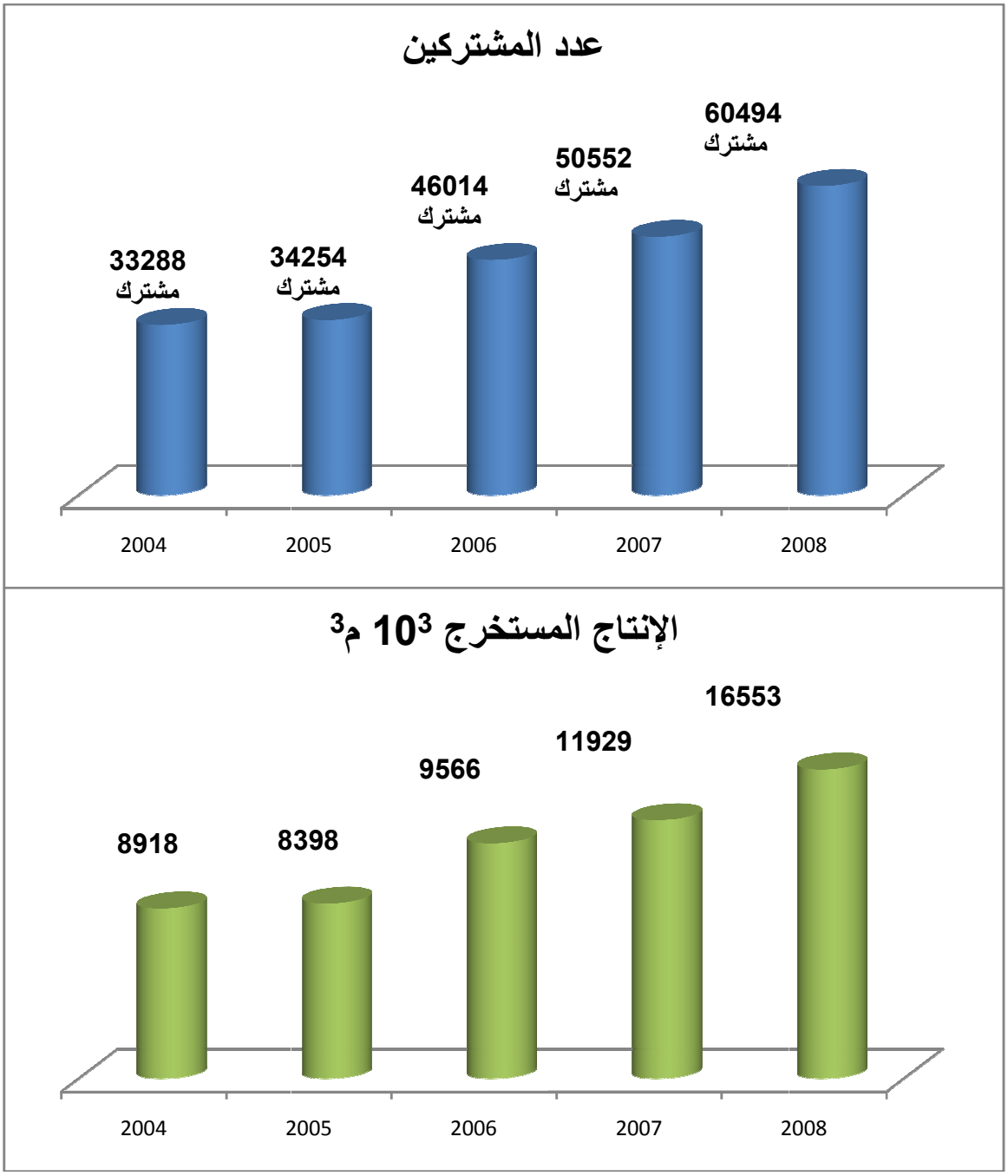
عدد المشتركين
33288
مشترك
34254
مشترك
46014
مشترك
50552
مشترك
60494
مشترك
2004
2005
2006
2007
2008
الإنتاج المستخرج 10^3 م^3
8918
8398
9566
11929
16553
2004
2005
2006
2007
2008

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية.

لقد قمنا في هذا المبحث إلى إعداد و تحليل الميزانية بمجهودنا الخاص بالاعتماد على ميزان المراجعة و ذلك لأن المؤسسة لم تتمكن من إعدادها و باقي القوائم المالية الأخرى في الوقت الراهن و لأن المؤسسة غير قادرة على التأقلم مع النظام المحاسبي المالي.
وقسمنا هذا المبحث إلى مطلبين :
المطلب الأول: إعداد الميزانية.
المطلب الثاني: تحليل الميزانية.

المطلب الأول: إعداد الميزانية

ميزانية الأصول المقفلة 2010 – الوحدة 10 [3]

الأصول	ملاحظة	مبلغ إجمالي	مبلغ إهتلاك	مبلغ N2010	مبلغ N- 2009 1	نسبة التغير
أصول غير جارية						
. تثبيات مهنوية		216 .00		216.00	216.00	0
. تثبيات كيفية		29376.74	15071.32	14305.53	149886.24	4.55%
. أراضي		5920.00		5220.00	5920.00	0
. مباني		11972.10		11972.10	11972.10	0
. تثبيات عينية أخرى		27587.64	15071.32	123122.43	131993.14	6.72%
. تثبيات ممنوح امتيازها						
. تثبيات يجري إنجازها		51253.71		51253.71	9600.92	433.96
. تثبيات مالية		20393.26		20393.26	21119.65	%
. سندات موضوعة موضع معادلة						3.43%
. مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها						
. سندات أخرى مثبتة		20393.26		20393.26	21119.65	
. قروض و أصول مالية أخرى غير جارية						3.43%
مجموع الأصل غير جاري		669017.71	15071.32	276329 .32	180821.81	52.81%
أصول جارية						
. مخزونات و منتجات قيد التنفيذ		22101.79		22101.79	200640.00	88.98%
. حسابات دائنة و استخيمات مماثلة						
. الزبائن		493800.84	5783.51	43621.33	320230.49	36.21%
. المدينون الآخرون		5524.23		5524.23	6752.41	18.18%
. الضرائب و ما شابهما		1417.25		1407.25	1306 .06	12.53%
. حسابات دائنة أخرى و ستخدامات مماثلة						
. الموجودات و ما شابهما						
. الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى		29787.38		209787.38	399672.64	92.54%
. الخزينة						
مجموع الأصول الجارية		546213.24	57583.51	495101.98	928603.60	46.68%
المجموع العام للأصول		1215323.95	72654.72	794131.27	1109425.41	28.66%

ميزانية الخصوم المقفلة في 2010

الخصوم	ملاحظة	مبلغ 2010	مبلغ 2009	نسبة التغير
رؤوس الأموال الخاصة . رأس مال تم إصداره . رأس مال غير مستعان به . علاوات و احتياطات . احتياطات مدمجة (1) . فوارق إعادة التقييم . فارق المعادلة(1) . نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع(1) . رؤوس أموال خاصة أخرى /ترحيل من جديد . حسابات ارتباط بين وحدات . حصة الشركة المدمجة (1) . حصة ذوي الأقلية (1)		60016.34 544168.52	51119.47 587060.92	17.40% 7.23%
المجموع(1)		484591.18	638179.39	3.56% -
الخصوم الغير الجارية . قروض و ديون مالية . ضرائب (مؤجلة، مرصدة) . ديون أخرى غير جارية .مؤونات و منتجات ثابتة مسبق		52098.51	35828.02	45.42%
مجموع الخصوم غير الجارية (2)		52098.51	35828.02	85.45%
الخصوم الجارية .مؤونات و حسابات ملحقة .ضرائب . ديون أخرى . خزينة سلبية		51473.14 4827765.71 1279498.27	24834.92 339525.60 15307.48	107.26% 142.18%
مجموع الخصوم الجارية (3)		2350427.88	435417.00	439.81%
مجموع عام للخصوم		791431.27	1109425.41	28.66%

المطلب الثاني: تحليل للميزانية

تحليل الميزانية عن طريق النسب المالية :

النسب المالية	2009	2010
I/ نسب السيولة : 1: نسبة السيولة العامة (التداول): الأصول الجارية / الخصوم الجارية × 100%	46.88%	21.06 %
2: نسب السيولة المخفضة : (الأصول الجارية – المخزونان) / الخصوم الجارية × 100%	167.18%	20.12%
3: نسبة السيولة النقدية : الأصول النقدية و شبه النقدية / الخصوم الجارية	91.79%	1.26%
II/ نسب النشاط : 1: مهلة ائتمان الزبائن : (الزبائن + أولاق القبض) / المبيعات السنوية متضمنة الرسم × 360	21يوم	15 يوم
2: مهلة تسديد الموردين : (الموردين+ أولاق الدفع × 360) / المشتريات السنوية متضمنة الرسم	63يوم	10 أيام
3: معدل دوران مجموع الأصول صافي المبيعات / مجموع الأصول	0.30 مرة	0.52 مرة
4: معدل دوران الأصول الجارية : صافي المبيعات / مجموع الأصول الجارية		
5: معدل دوران الأصول غير الجارية : صافي المبيعات / مجموع الأصول غير الجارية		
III/ نسب الاقتراض : 1: نسبة القروض إلى مجموع الأصول = 3 القروض / 3 الأصول × 100%	42%	30%

3 القروض = الخصوم غير الجارية + الخصوم الجارية		
II/ نسبة الاقتراض إلى رؤوس الأموال الخاصة = مجموع القروض×100 % رؤوس الأموال الخاصة	73%	49%
III/ نسبة الخصوم الجارية إلى رؤوس الأموال الخاصة = الخصوم الجارية×100 % رؤوس الأموال الخاصة	68%	48%
III/ نسبة الأصول الجارية إلى الاقتراض : الأصول الجارية مجموع القروض × 100%	19%	18%
5: نسبة الهيكل لرأس المال : الخصوم غير الجارية ×100 % مجموع هيكل رأس المال مجموع هيكل رأس المال = رؤوس الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية	5.31%	9.70%
. نسبة التمويل الخارجي للأصول : الخصوم غير الجارية+ الخصوم الجارية مجموع الأصول غير الخارجية	50%	48%
نسبة التمويل الداخلي : رأس المال + إحتياطات ×100 % مجموع الأصول غير الخارجية	35%	17%
نسب الربحية : نسبة الربح الصافي: صافي الربح (ن صافية) ×100 % صافي المبيعات	11%	14%
نسبة العائدات إلى مجموع الأصول : صافي الربح الأصول × 100%	46%	75%
نسبة العائدات إلى رؤوس الأموال الخاصة : صافي الربح رؤوس الأموال الخاصة × 100%	8%	12%

نسبة العائدات إلى رأس المال المستخدم : صافي الربح ×100 % رأس المال المستخدم رأس المال المستخدم = الأصول غير الجارية + رؤوس الأموال الخاصة	7%	11%

التعليق على النسب المالية :

1- نسب السيولة: نلاحظ من خلال نسب السيولة بصفة عامة أي جميع نسب السيولة أنها في انخفاض بالنسبة لسنة 2010 مقارنة بسنة 2009 و هذا ما يدل على أن وضعية المؤسسة في تدهور.

2- نسب النشاط : نلاحظ من خلال مهلة ائتمان الزبائن انخفض من 21 يوم إلى 15 يوم ، كذلك بالنسبة لمهلة تسديد الموردين ، أما عن معدل دوران مجموع الأصول فنلاحظ أن نسبة 2010 أكبر من 2009 و هذا ما يدل على كفاءة الإدارة في استثمار الموارد المالية المتاحة في تحسن

و نلاحظ من خلال معدل دوران الأصول الجارية أن درجة كفاءة الشركة في استخدام أصولها الجارية و توليد مبيعات منها، أما عن معدل دوران الأصول الغير الجارية فهناك انخفاض بسيط في سنة 2010.

3- نسب الاقتراض: نلاحظ من خلال نسب الاقتراض بصفة عامة أنها في تناقص و هذا ما يدل على أن المؤسسة اعتمدت على التمويل الداخلي أكثر من التمويل الخارجي باستثناء نسبة هيكل رأس المال ،نلاحظ زيادة جيدة .

4- نسب الربحية: نلاحظ من خلال نسبة الربح الصافي لسنتي 2009و 2010 أنها زادت و هذا ما يدل على انخفاض التكاليف ، أما عن نسبة العائد إلى مجموع الأصول فهناك زيادة ، كذلك بالنسبة إلى باقي النسب الأخرى الخاصة بالربحية .

رأس المال العامل لـ 2010 :

1- رأس المال العامل الإجمالي = الأصول الجارية

= 29787596.38

2- رأس المال العامل الصافي = الأصول الجارية – الخصوم الجارية

= 944579094.58-495101566.98
= 449477527.6- < 0

3- رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الغير الجارية

= 276329646.29 – 615433187.64
= 339103541.4-

4- رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الصافي – رأس المال العامل الخاص

= 339101541.4 – (- 449477527.6)
= - 78858106.9

5- احتياجات رأس المال العامل = (الأصول الجارية – النقدية) – (خصوم جارية – السلفيات المصرفية)

(944579094.58) -(29787596.38-495101566.98) =
-479265124 =

6- الخزينة الصافية = رأس المال العامل الصافي – الاحتياجات من رأس المال العامل

(479265124 -) – (- 449477527.6) =
29787596.4 =

التعليـــــق:

نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي سالب و هذا يعني أن وضعية المؤسسة غير مريحة من حيث التوازن المالي.

نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص موجب و هذا يعني أن المؤسسة مستقلة عن دائ>نيها و كلما زاد هذا المبلغ زادت استقلاليتها .

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل سالب هذا يعني أن هناك احتياجات استقلالية للمؤسسة غير مغطاة بالموارد المالية قصيرة الأجل.

نلاحظ أن الخزينة الصافية موجبة مما يعني أن التوازن المالي قصير الأجل محقق .

خاتمـــــــــــــــــــــــــــــة

إن اهتمام الجزائر بتغير لغة المحاسبة، وفق ماتقتضيه متطلبات الاندماج في التجارة الخارجية،واقتصاد السوق الحر دفعها إلى تغيير المخطط المحاسبي الوطني واستبداله بالنظام المحاسبي المالي، ومن خلال هذه الدراسة تم توضيح أسباب الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي وتم توضيح أهداف النظام المحاسبي المالي وهذا الأخير قد سمح للمؤسسات بـ :

1.تحسين وتقديم المعلومات المالية الكاملة والصادقة والواضحة.

2.تشجيع المستثمرون على الاستثمار والاطمئنان على أموالهم.

3.إنتاج وثائق مالية قليلة ومفيدة،تسهل من قراءة وشرح الأرقام والنتائج الأمر الذي يمكن الوحدة من إتحاد القرارات الصحيحة .

4.رسم سياسات الإشراف ومتابعة التنفيذ وتقييم الأداء .

ومن خلال الجزء التطبيقي الذي قمنا به في مؤسسة الجزائرية للمياه لاحظنا عدم الجاهزة للعمل بالنظام المحاسبي المالي لذلك فإننا بذلنا جهدنا لمحاولة وضع القوائم المالية وفق ماينص عليه النظام المحاسبي المالي، وتبين لنا أن النظام المحاسبي المالي أعطي صورة واضحة وصادقة للوضعية المالية والأداء المالي للمؤسسة مع قابلية المعلومات للمقارنة كما أن القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تسمح بقياس الكفاءات الاقتصادية من خلال النتيجة المحققة،وتقييم الإستراتجية المطبقة من قبل المؤسسة .

نتائج وتوصيات

من بين النتائج المتوصل إليها من خلال هذه المذكرة مايأتي:

1.إن النظام المحاسبي المالي قد سمح بالتسجيل العمليات المحاسبية بصورة واضحة وموضوعية وصادقة لكل التعاقدات، من أجل إعداد تصريحات ضريبية موضوعية .

2. إصدار معلومات مالية كاملة وصادقة وواضحة.

3.تبسيط التحليل المالي لمخرجات النظام المحاسبي المالي .

4.إعطاء نظرة شاملة ودقيقة للأخطار التي تتعرض لها المؤسسة .

5.وسيلة من وسائل الرقابة على حسابات ودفاتر المؤسسة .

6.قراءة جيدة للقوائم المالية من قبل المستخدمين لها .

7.تحسين تنافسية المؤسسات الجزائرية أمام المؤسسات الأجنبية.

أما التوصيات المراد للإشارة إليها فتتمثل في:

1.إن غياب التكوين الجيد للمختصين في مجال المحاسبة جعل المؤسسات الجزائرية مازالت بعيدة عن الاستفادة من فوائد النظام المحاسبي المالي،لدا لابد من عملية التكوين المستمرة.

2.إن تكوين المحاسبيين الجزائريين هذا إن وجدت،فهي تسيير ببطء، كما أن المؤسسات لاتخصص نفقات هامة لعملية التكوين والتوثيق إما بسبب عجزها المالي، أوبسبب عدم إعطاء الأهمية الكافية للمحاسبة ودورها في المؤسسة، لذي نقترح أن تقوم الجهات المختصة بإنشاء معهد مختص لتخريج المحاسبيين المتخصصين.

3.تأجيل استخدام النظام المحاسبي المالي إلى حين استعداد أغلب المؤسسات الجزائرية .

قائمة المصـــــادر و المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

❖ الكتب:

1. أمين السيد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
2. أيمن الشنعلي،زهير الحدرب وآخرون، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي،دار البداية ناشرون وموزعون،عمان،الأردن، 2010.
3. حسن سمير عشيش، التحليل الائتماني، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2010.
4. حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، دمشق،سوريا، 2008.
5. خالص صافي صالح، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة والمخطط المحاسبي الوطني، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
6. رضوان حلون حنان، نزار فليح البداوي، مبادئ المحاسبة المالية، عمان، الأردن ،2009.
7. ريتشاراد شرويدر، مارتل كلارك وآخرون،تعريب خالد علي،أحمد كاجيجي،إبراهيم ولدفال، نظرية المحاسبة،دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006.
8. زينب مليكة، بشنقيرميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
9. سيد عطا الله سيد، المفاهيم المحاسبية الحديثة، دار الراية لنشر والتوزيع، مصر، 2009.
10. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، الجزء الأول، مكتبة الجزائرية بوداود، الجزائر،2008.
11. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الأول، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
12. عبد الرحمن عطية ،المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي ،برج بوعريريج ،الجزائر ،2009.
13. عدنان تايه النعيمي، وآخرون ،الإدارة المالية النظرية والتطبيقية، دار المسيرة عمان،الأردن،2007.
14. عبد الكريم كراجة، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر،عمان، الأردن، 2006.
15. عبد الكريم بويعقوب، أصول المحاسبة العامة وفق المخطط المحاسبي الوطني، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2008.

16. عبد الوهاب نصر علي، مبادئ المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2004
17. على عباس، الإدارة المالية، إثراء لنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
18. كمال الدين مصطفى الدهراوي، مبادئ المحاسبة المالية، المكتب الجامعي، الإسكندرية مصر،2008.
19. محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية التحليل المالي للمشروعات الجديدة ،دار المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية ،مصر2009.
20.
21. محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009.
22. محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة"، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2009.
محمد سعيد عبد الهادى ،الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2008.
23. مصطفى الحداش ،وليد زكريا صيام ،أصول المحاسبة المالية ،الجزء الأول، دار المسيرة الأردن،2005.
محمد عباس البدوى، المحاسبة المالية وتحليل القوائم المالية، دار الهناء،القاهرة مصر،2007.
24. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
25. محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، دار وائل لنشر الأردن، 2007.
26. مفلح محمد عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن2010.
27. محمد مطر ،موسى السوطري،التأهيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن2008.
28. منير شاكر محمد، التحليل المالي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
29. هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010/2009.
30. وائل محمد، صبحي إدريس،وآخرون، سياسات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل لنشر والتوزيع، الأردن ،2009.
31. وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مكتبة الجامعة،الأردن،2009.

❖ المذكرات:

1. حكيمة مناعي، تقرير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة، جامعة باتنة، 2009/2008.
2. حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي وأثره على مهنة التدقيق، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007
3. سعاد بو رويسة ،أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،جامعة منتوري، قسنطينة،2010/2009.

4. سالمي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبية الدولية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة، جامعة باتنة،2009/2008.
5. شاي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبية الدولية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة، جامعة باتنة،2009/2008..

المراجع باللغة الفرنسية:

❖ **المذكرات:**

1-Samir meoruani , le projet du niveau system comptable financier algérien (anticiper et préparer le passages du PCN1975 au normes IFRS, mémoire de magistère, ESC année2006/2007.-
2-HAMID BOUAZIZ, Analyse comparative entre le réfère entier IFRS et le cadre comptable algérien, mémoire de licence, Ecole Supérieure de banque, Alger8e promotion ,octobre2006-

❖ **الجريدة الرسمية:**

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد74، بتاريخ25 نوفمبر2007، القانون07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي.
2.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد19، بتاريخ 25 مارس2009، القانون07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي.

❖ **المواقع الالكترونية:**

يوم الاطلاع:2011/03/18

www.infotechaccountants.com

ساعة الاطلاع:11-12.

ملخص المذكرة:

إن القوائم المالية أدوات للإفصاح المالي وتوصيل المعلومات المحاسبية التي أنتجها نظام معلومات المحاسبة،فالجزائر تبنت

النظام المحاسبي المالي لتنتقل من حالة غموض أساليب ومخرجات المخطط المحاسبي الوطني، والذي لطالما لم يلبى احتياجات الكيان الاقتصادية كالإفصاح والإيضاحات المتممة للقوائم المالية التي يحتاج إليها مستخدمو القوائم المالية الملاك بالدرجة الأولى والمديرون والعملاء، الدائنون والجهات الحكومية والرقابية والجمهور بصفة عامة وهذا القوائم تتمثل في الميزانية وحساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأول الخاصة، بالإضافة إلى ملحق الكشوف المالية ...

فالنظام المحاسبي المالي يتميز بمجموعة من الخصائص المستمدة من لغة المحاسبة العالمية أي معايير المحاسبة الدولية نذكر منها:محاسبة تعهد، قابلية الفهم، الدلالة، قابلية المقارنة، التكلفة التاريخية، أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني... فانتظام المحاسبي المالي عزز من ثقة المستثمرين من خلال التوسع في متطلبات الإفصاح من حيث كمية المعلومات ونوعيتها وهو ما يسمح بزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية وأعطى للمؤسسة القدرة على تقديم صورة واضحة وصادقة عن الوضعية المالية تمكن الوحدة من إجراء مقارنة موضوعية زمنيا على مستوى الوحدة ومكانيا على المستوى الوطني ودوليا بين الوحدات.

نتمنا أننا من خلال هذا العمل المتواضع قد قدم وفقنا بتقديم معلومات تسمح للباحثين آخرين بالاستفادة منه أو التعمق أكثر في نفس الموضوع، وإكمال الجوانب التي لم نتطرق إليها.

الملاحـــــــــــق

اسم المؤسسة
التعريف

جدول رقم 4

اسم الاستثمارات	القيمة في أول السنة المالية	حركات السنة المالية			القيمة في آخر السنة المالية
		شراء	تنازلات أو تخريب	تحويلات داخلية	
أ: مصاريف إعدادية					
مصاريف متعلقة بعقد الشركة					
مصاريف القروض					
مصاريف الاستثمارات					
مصاريف التكوين المهني					
مصاريف سير العمل السابق لانطلاق العمل					
مصاريف الأبحاث و الدراسات					
مصاريف استثنائية					
مجموع (أ)					
ب: القيم المعنوية					
المتجر					
حقوق الملكية الصناعية و التجارية					
مجموع (ب)					
ج: الأراضي					
أراضي للبناء و ورش المقالع و المناجم					
الأراضي الأخرى					
مجموع (ج)					
مجموع 1 (أ+ب+ج)					
د: تجهيزات الإنتاج					
المباني					
المنشآت الأساسية الهيكلية					
منشآت مركبية					
معدات و أدوات					
معدات النقل					
تجهيزات المكتب					
مواد تعبئة و تغليف قابلة للاسترجاع					
أثاث و تمديدات					
مجموع (د)					
هـ: تجهيزات الشركة					
مباني الشركة					
معدات					
أثاث و تجهيز منزلي					
تهييئات					
مجموع (هـ)					

و: تجهيزات قيد التنفيذ					
مجموع 2(د+هـ+و)					
مجموع الاستثمارات (م1+م2)					

إسم المؤسسة

جدول حركات الأموال

رقم التعريف

رقم الحساب	اسم الحساب	رصيد في بداية السنة المالية	حركات الفترة			رصيد في نهاية السنة المالية
			دائن	مدين	رصيد	
	الاستثمارات					
20	مصاريف إعدادية					
21	القيم المعنوية					
	مجموع أ					
	مجموع ب					
22	الأراضي					
24	تجهيزات الإنتاج					
25	تجهيزات الشركة					
28	تجهيزات قيد التنفيذ					
	مجموع ج					
	مجموع (أ+ب+ج)					
	المخـــــــزونات					
30	البضائع					
31	مواد و لوازم					
33	منتجات نصف مصنوعة					
34	منتجات و أشغال قيد التنفيذ					
35	منتجات منجزة					
36	فضلات و مهملات					
37	المخزونات الموجودة في الخارج					
	مجموع د					
	حسابات دائنة					
42	ديون الاستثمار					
43	ديون المخزونات					
44	ديون الشركاء و الشركات الحليفة					
45	سلفات على الحساب					
46	سلفات الاستغلال					
47	ديون على الزبائن					
48	أموال رهن الإشارة					
	حسابات الخصوم المدينة					
	مجموع هـ					
	مجموع عام					

اسم المؤسسة
رقم التعريف

جدول رقم 2

جدول حسابات النتائج

رقم الحساب	اسم الحساب	مدين	دائن
70 60	مبيعات بضاعة بضائع مستهلكة		
80	الهامش الإجمالي		
80 71 72 73 74 61 62	الهامش الإجمالي إنتاج مباع إنتاج مخزون إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة أدوات متممة مواد و لوازم مستهلكة خدمات		
	مجموع		
81	القيمة المضافة		
81 77 78 63 64 65 66 68	القيمة المضافة منتوجات مختلفة تحويل تكاليف الاستغلال مصاريف المستخدمين الضرائب و الرسوم مصاريف مالية مصاريف مختلفة مخصصات الاستهلاك و المؤونات		
	مجموع		
83	نتيجة الاستغلال		
79 69	منتوجات خارج الاستغلال تكاليف خارج الاستغلال		
84	نتيجة خارج الاستغلال		
83 84	نتيجة الاستغلال نتيجة خارج الاستغلال		
880	النتيجة الإجمالية للسنة المالية		
889	ضرائب على الأرباح		
88	نتيجة السنة المالية		

اسم المؤسسة جدول الاستهلاكات جدول رقم 5

رقم التعريف

اسم الاستثمارات	القيمة الإجمالية للاستثمارات	استهلاكات				القيمة الصافية للاستثمارات
		سابقة	حصة السنة	تسويات على الاستثمارات الخارجة	في نهاية السنة المالية	
أ: مصاريف إعدادية مصاريف معلقة بعقد الشركة مصاريف القروض مصاريف الاستثمارات مصاريف التكوين المهني مصاريف سير العمل السابق لانطلاق العمل مصاريف الأبحاث و الدراسات مصاريف استثنائية						
مجموع (أ)						
ب: القيم المعنوية المتجر حقوق الملكية و الصناعية و التجارية						
مجموع (ب)						
ج: الأراضي أراضي للبناء و ورش للمقالع و المناجم الأراضي الأخرى						
مجموع (ج)						
مجموع 1(أ+ب+ج)						
د: تجهيزات الإنتاج المباني المنشآت الأساسية الهيكلية منشآت مركبية معدات و أدوات معدات النقل تجهيزات المكتب مواد تعبئة و تغليف قابلة للاسترجاع أثاث و تمديدات						
مجموع (د)						

هـ: تجهيزات الشركة مباني الشركة معدات أثاث و تجهيز منزلي تهييئات						
مجموع (هـ)						
مجموع 2 (د+هـ)						
مجموع عام (م1+2)						

اسم المؤسسة
رقم التعريف

ميزانية في .....

رقم الحساب	أصول	مبلغ إجمالي	استهلاكات أو مؤونات	مبلغ صافي	مبلغ جزئي
2	الاستثمارات				
20	مصاريف إعدادية				
21	القيم المعنوية				
22	الأراضي				
24	تجهيزات الإنتاج				
25	تجهيزات الشركة				
	تجهيزات قيد التنفيذ				
	مجموع 2				
3	المخزونات				
30	البضائع				
31	مواد و لوازم				
33	منتجات نصف مصنعة				
34	منتجا و أشغال قيد التنفيذ				
35	منتجات منجزة				
36	فضلات و مهملات				
37	المخزونات الموجودة في الخارج				
	مجموع 3				
4	الذمـــــــم				
42					
43	م . الاستثمار				
44	م . المخزونات				
	م . الشركاء و				
45	الشركات الحليفة				
46	سلفات على الحساب				
47	سلفات الاستغلال				
48	ديون على الزبائن				
40	أموال رهن الإشارة				
	حسابات الخصوم المدينة				
	مجموع 4				
	مجموع عام				

اسم المؤسسة جدول الديون جدول رقم 9

رقم التعريف

رقم الحساب	اسم الحساب	مهلة التسديد			مجموع
		قصير الأجل (1)	متوسط الأجل (2)	طويل الأجل (3)	
52	ديون الاستثمار				
521	قروض مصرفية				
522	اعتمادات الاستثمار				
523	قروض أخرى				
524	موردون ، اقتطاعات الضمان				
525	كفالات مقبوضة				
526	إيداعات للتسديد				
529	ديون أخرى للاستثمار				
	مجموع				
53					
530	ديون المخزونات				
538	موردون فواتير للاستلام				
54	مجموع				
543	مبالغ محتفظ بها في الحساب				
545	ضرائب على الرواتب و الأجور				
546	أقساط الشركة المقتطعة				
547	معارضون في سداد الأجور رسوم مستحقة على البيوع				
55	مجموع				
551	ديون اتجاه الشركاء و الشركات الحليفة				
555	مساهمات للتسديد				
556	حسابات جارية للشركاء				
558	قسائم و حصص أرباح للدفع ديون لشركات حليفة				
	مجموع				
56	مجموع مرحل				
562					
563	ديون الاستغلال				
564	دائنو الخدمات				
565	المستخدمون				
568	ضرائب الاستغلال الواجبة الأداء دائنو المصاريف المختلفة				
57	الهيئات الاجتماعية				
570	مجموع				

577	سلفات تجارية				
578	تسبيقات و ملفات مقبوضة من الزبائن				
579	تخفيضات معدة للمنح				
	منتوجات داخلة في الحساب سابقا				
58	مدخولات في انتظار التخصص				
583	مجموع				
588	ديون مالية				
	سندات تجارية واجبة الأداء				
50	سلفات مصرفية				
	مجموع				
	حسابات الأصول الدائنة				
	مجموع				
	مجموع محول				

(1): أقل من سنة
(2): بين سنة و سبع سنوات
(3): أكثر من سبع سنوات

اسم المؤسسة جدول المخزونات جدول رقم 10

رقم التعريف

رقم الحساب في المخطط الوطني للمحاسبة	رقم الحساب في قائمة النشاطات و المنتجات	اسم الحساب	الرصيد في بداية السنة	حركات الفترة		الرصيد في نهاية السنة
				مدين	دائن	رصيد
30		بضائع				
		مجموع (أ)				
31		مواد و لوازم				
		مجموع (ب)				
33		منتجات نصف مصنعة				
		مجموع (ج)				
34		منتجات و أشغال قيد التنفيذ				
		مجموع (د)				
35		منتجات منجزة				
		مجموع (هـ)				
36		فضلات و مهملات				
		مجموع (و)				
37		مخزونات بالخارج				
		مجموع (ز)				
37 0						
37 1						
37 2						
37 3						
37 4						
37 5						
37 6						
	مجموع (ز)					
	مجموع عام (أ +ب + ج + د + هـ + و+ ز)					

اسم المؤسسة جدل الأموال الخاصة جدول رقم 8

رقم التعريف

رقم الحساب		اسم الحساب	المبلغ	المجموع
10		صندوق الشركة		
	100	مساهمة الدولة		
	101	مساهمة الجماعات المحلية		
	102	مساهمة المؤسسات العمومية		
	103	مساهمة الشركات الخاصة		
	104	مساهمة الأفراد		
11		الصندوق الشخصي		
12		علاوات المساهمات		
13		الاحتياط		
	130	الاحتياطات القانونية		
	131	الاحتياطات المنظمة		
	1310	زيادة القيمة التي يعاد استثمارها		
	1311	الربح الخاص للرسم مخفض		
		السنة المالية 19		
		السنة المالية 19		
		السنة المالية 19		
		السنة المالية 19		
		السنة المالية 19		
	132	احتياطات القانون الأساسي		
	133	الاحتياطات التعاقدية		
	134	الاحتياطات الاختيارية		
18		نتائج قيد التخصيص		
		السنة المالية 19		
19		السنة المالية 19		
		السنة المالية 19		
	190	مؤونات للخسائر المحتملة		
	195	مؤونات للتكاليف الواجب توزيعها على عدة سنوات مالية		
		مجموع		

اسم المؤسسة جدول الالتزامات جدول رقم 17

رقم التعريف

1: صندوق الشركة أ: طبيعة المساهمات مساهمة نقدية مساهمة عينية	
مجموع	

ب) مساهمون أجانب

الاسم	الجنسية	قيمة المساهمة
12 : مصاريف النقل مصاريف نقل المشتريات مصاريف نقل البيوع مصاريف نقل أخرى		
مجموع		
13: أنواع أخرى أ: عدد المستخدمين جزائريون أجانب		
مجموع		
ب: إجمالي الرواتب المدفوعة مستخدمون جزائريون مستخدمون أجانب		
مجموع		
ج: عدد الوحدات المؤسسة		

اسم المؤسسة جدول المنتجات الأخرى جدول رقم 14

رقم التعريف

رقم الحساب	الاسم	المبلغ
77	منتوجات مختلفة	
770	منتوجات مالية	
779	منتوجات أخرى مختلفة	
	مجموع (أ)	
79	منتوجات خارج الاستغلال	
790	إعانات مستلمة	
792	منتوجات الاستثمارات المتنازع عنها	
793	منتوجات العناصر الأخرى للأصول المتنازع عنها	
794	مدخولات الديون الملغاة	
796	استرجاع من تكاليف السنوات المالية السابقة	
797	منتوجات السنوات المالية السابقة	
798	منتوجات استثنائية	
	مجموع (ب)	
	مجموع عام	

اسم المؤسسة جدول البيوع و أداء الخدمات جدول رقم 13

رقم التعريف

رقم الحسابات		اسم الحساب	المبلغ		
الدليل الوطني للمحاسبة	قائمة النشاطات و المنتجات		الجزائر	تصدير	المجموع
70		بيوع البضائع			
	1 إلى 63	مجموع (أ)			
71		إنتاج مباع			
	1 إلى 63	مجموع (ب)			
73		إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة			
	1 إلى 63	مجموع (ج)			
74		مجموع (أ+ ب + ج)			
		أداء متممة			
		مجموع (د)			
		مجموع عام			

اسم المؤسسة جدول تفصيلي لمصاريف التسيير جدول رقم 12

رقم التعريف

رقم الحساب	اسم الحساب	استغلال	خارج الاستغلال	مجموع
62	خدمات			
620	نقل			
6200	شحن و نقل على المبيعات			
6.201	عمليات النقل و الشحن الأخرى			
621	إيجارات و تكاليف إيجاريه			
622	صيانة و تصليحات			
624	وثائق			
625	أجور للغير			
6.250	عمولات			
6.251	أتعاب			
6.253	أتاوى			
6.255	مصاريف العقود والقضايا المنتازع فيها			
626	الإشهار			
627	انتقالات و استقبالات			
6.270	انتقالات – مصاريف سفر			
6.271	انتقالات – مصاريف إقامة			
6.275	استقبالات – مصاريف مبيت			
6.276	استقبالات مصاريف أخرى			
628	بريد مواصلات سلكية و لا سلكية			
63	مجموع			
630	مصاريف المستخدمين			
6.300	أجور المستخدمين			
6.301	رواتب و أجور			
6.302	ساعات إضافية			
6.303	مكافآت			
631	عطل مدفوعة الأجر			
632	أجور الشركاء			
6.320	تعويضات و أداءات مباشرة			
6.322	تعويضات			
634	أداءات مباشرة			
635	مساهمات في النشاطات الاجتماعية			
6.350	الاشتراكات الاجتماعية			
6.351	اشتراكات في الضمان الاجتماعي			
6.352	اشتراكات في التعاون			
64	اشتراكات في صناديق التعاقد			
640	مجموع			
641				

6.410	ضرائب و رسوم				
6.412	دفع جزافي				
642	رسوم على النشاط المهني				
6.420	رسوم على النشاط الصناعي و التجاري				
6.421	رسوم على نشاط المهن غير التجارية				
643	رسوم مفروضة على رقم الأعمال				
6.430	رسم وحيد إجمالي على الإنتاج				
6.431	رسم وحيد إجمالي على أداءات الخدمات				
6 .432	ضرائب غير مباشرة				
6.433	الأداءات عن أنواع الخمور و الكحول				
644	أداءات عن الجعة				
6.440	أداءات عن أنواع التبغ والكبريت				
6.441	أداءات عن الضمان على مصنوعات				
6.442	البلاتين و الذهب و الفضة				
6.443	رسوم خاصة				
646	رسم بلدي على الحفلات				
6.460	رسم على ألعاب الحظ في النوادي				
6.462	رسوم على الذبح				
647	رسم خاص على التبغ و الكبريت				
6.470	أداءات التسجيل				
648	أداءات التسجيل على العقود زو الصفقات				
6.480	أداءات الطوابع				
6.481	رسوم جمركية				
6.483	رسوم جمركية عند التصدير				
6.486	أداءات و ضرائب أخرى				
6.487	رسوم عقارية				
	الضريبة الجزافية الزراعية				
6.489	رسوم على الدقيق و السميد المخبوز				
	رسم تشجيعي لصانعي الأفلام الجزائرية				
	ضرائب مترتبة على البارود و الديناميت				
65	و المتفجرات المصنوعة من الأكسجين السائل				
650	حقوق و ضرائب و رسوم مختلفة				
651					
	مجموع				
652					
653	مصاريف مالية				
654	فوائد على القروض				
6.540	فوائد على الحسابات الجارية و الودائع				
6.541	الدائمة				
6.545	فوائد مصرفية				
657	خصومات ممنوعة				

	مصاريف البنوك و التحصيل			
66	مصاريف السندات			
660	مصاريف الأوراق التجارية			
6.691	عمولات مختلفة			
6.692	عمولة منح القروض و الكافلات و الضمانات			
6.693				
6.694	مجموع			
	تأمينات			
	مصاريف أخرى مختلفة			
	اشتراكات و تبرعات			
	مصاريف انعقاد المجالس و الجمعيات			
	نقص في مواد التعبئة و التغليف			
	خصوم في الشراءات و البيوع			
	مجموع			
	مجموع عام			

اسم المؤسسة جدول استهلاك البضائع و المواد و اللوازم جدول رقم 11
رقم التعريف

رقم الحسابات		اسم الحساب	المبلغ
م . و . م (1)	ق . ن . م (2)		
60	1 إلى 63	البضائع	
		مجموع (أ)	
61		مواد و لوازم	
		مجموع (ب)	
		مجموع عام	

(1): مخطط وطني للمحاسبة
(2): قائمة النشاطات و المنتجات

اسم المؤسسة جدول النتائج على التنازل عن الاستثمارات جدول رقم 15

رقم التعريف

رقم الحساب	اسم الحساب	قيمة الأصول	الاستهلاك	القيمة الصافية	ثمن التنازل	النتيجة	
						زيادة القيمة	نقص القيمة
21	القيم المعنوية (بالتفصيل)						
	مجموع (أ)						
22	الأراضي (بالتفصيل)						
	مجموع (ب)						
24	تجهيزات الإنتاج (بالتفصيل)						
	مجموع (ج)						
25	تجهيزات الشركة (بالتفصيل)						
	مجموع (د)						
28	تجهيزات قيد التنفيذ (بالتفصيل)						
	مجموع عام						

اسم المؤسسة جدول الالتزامات جدول رقم 16

رقم التعريف

التزامات مقبولة	المبلغ	التزامات مقدمة	المبلغ
ضمانات أخذت على الاستثمارات		ضمانات أعطيت على الاستثمارات	
بضائع مستلمة على سبيل الضمان		بضائع مقدمة على سبيل الضمان	
سندات مستلمة على سبيل الضمان		سندات مقدمة على سبيل الضمان	
أنواع أخرى (تبيين بالتفصيل)		كفالات و ضمانات مقدمة	
		أنواع أخرى (تبيين بالتفصيل)	
مجموع		مجموع	

اسم المؤسسة جدول الحسابات الدائنة جدول رقم 7
رقم التعريف

رقم الحساب	اسم الحساب	مهلة التسديد			مجموع
		قصير الأجل (1)	متوسط الأجل (2)	طويل الأجل (3)	
42	مدينو الاستثمار				
421	سندات المساهمة				
422	سندات				
423	سندات التوظيف				
424	القروض				
425	ملف و تسبيقات على الاستثمارات				
426	كفالات مدفوعة				
429	م. أخرى من الاستثمارات				
	مجموع				
43					
430	ديون				
435	سلف للموردين				
438	إيداعات مدفوعة تخفيضات منتظرة				
	مجموع				
44					
440	مدينو الشركاء و الشركات الحليفة				
448	شركاء (مساهمات) ديون على الشركات الحليفة				
	مجموع				
45					
456	ملفات على الحساب				
457	ضرائب على دخل القيم المنقولة رسوم قابلة للاسترجاع و اقتطاعات				
	مجموع				
	مجموع مرحل				
(1):أقل من سنة (2):ما بين سنة و سبع سنوت (3):أكثر من سبع سنوات	مجموع مرحل				
46					
462	سلفات الاستغلال				
463	سلفات هي الخدمات				
464	سلفات للمستخدمين				
465	سلفات على الضرائب والرسوم				
466	سلفات على المصاريف المالية				

468	سلفات على المصاريف المختلفة				
469	مصاريف محسوبة سلفا				
	نفقات على انتظار التخصيص				
47	مجموع				
470	ديون على الزبائن				
471	الزبائن				
478	الزبائن اقتطاعات الضمان				
479	فواتير للتحرير				
	أوراق تجارية للتحصيل				
48	مجموع				
483					
484	أموال رهن الإشارة				
485	حسابات لدى الخزينة				
486	حسابات لدى المؤسسات المالية				
487	حسابات مصرفية				
488	حسابات بريدية				
489	الصندوق استغلالات مباشرة				
	واعتمادات				
	تحويلات من حساب إلى آخر				
40	مجموع				
	حسابات للخصم المدينة				
	مجموع عام				

جدول حركات الأموال جدول رقم 3

رقم الحساب	اسم الحساب	رصيد بداية السنة المالية	حركات الفترة			رصيد في نهاية السنة المالية
			دائن	مدين	رصيد	
	الموارد الخاصة					
10أو11	صندوق الشركة و الصندوق الشخصي					
12	علاوات المساهمات					
13	احتياطات					
	مجموع و موارد التمويل الذاتي					
18	نتائج قيد التخصيص					
19	مؤونات الخسائر و التكاليف					
209	استهلاك المصاريف الإعدادية					
29	استهلاك الاستثمارات					
39	مؤونات نقص المخزونات					
49	مؤونات نقص الحسابات الدائنة					
	مجموع ز					
	مجموع (و+ز)					
	الدائنون					
52	ديون الاستثمارات					
53	ديون المخزونات					
54	مبالغ محتفظ بها في الحساب					
55	ديون اتجاه الشركاء و					
56	الشركات الحليفة					
57	ديون الاستغلال					
58	سلفات تجارية					
50	الديون المالية					
	حسابات الأصول الدائنة					
	مجموع عام					

جدول رقم 1

رقم الحساب	خصوم	مبلغ	مجموع جزئي
1	الأموال الخاصة		
10 أو 11	صندوق الشركة أو الصندوق الشخصي		
12	علاوات المساهمات		
13	احتياطات		
18	نتائج قيد التخصيص		
19	مؤونات للخسائر و التكاليف		
	مجموع 1		
5	الديون		
52			
53	ديون الاستثمار		
54	ديون المخزونات		
55	مبالغ محتفظ بها في الحساب		
56	ديون اتجاه الشركاء و الشركات الحليفة		
57	ديون الاستغلال		
58	سلفات تجارية		
50	ديون مالية		
	حسابات الأصول الدائنة		
	مجموع 5		
88			
	نتيجة السنة المالية		
	مجموع عام		

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي فيما يخص الحسابات	
02	مقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي فيما يخص الميزانية	
03	مقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي فيما يخص جدول حساب النتيجة	
04	تفرعات المديرية العامة لوحدة المياه ميله	
05	شبكات المياه والمنشآت الأساسية للري المحمولة	
06	وضعية المشتركين	
07	أهم النتائج السنوية الخاصة بالمشتركين	

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	النسبة المؤوية للمشتركين دون عداد	
02	عدد المشاركين	
03	الإنتاج المستخرج	